جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة مديرية الصناعة – ولاية قالمة–

إعداد الطلبة:

- نجاة بوشخيمة
- آمنة جحيش

إشراف الأستاذ(ة):

- فهيمة خلف الله

السنة الجامعية 2023 – 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

بداية نشكر الله عزّ وجلّ على توفيقنا لإنجاز هذا البحث المتواضع وعملا بقوله صلى الله عليه وسلّم: {من لم يشكر النّاس لم يشكر الله}

ونتقدم بالشكر الجزيل والامتنان إلى الأستاذة المشرفة:

"خلف الله فهيمة"

على قبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى النصائح والتوجيهات المقدمة من خلال تتبعها للبحث

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية دون استثناء. إضافة الى الموظفين في المكتبة الجامعية

ونتقدم بالشكر والامتنان كذلك إلى كل موظفي مديرية الصناعة بولاية قالمة خاصة السيد "روابحي عبد الكريم" والسيدة "سليماني كاميليا" على كل البيانات والمعلومات التي قدموها لنا.

كما لا ننسى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة قيلت في سبيل انجاز هذا العمل

الإهـــداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام وآخر دعواهم

ان الحمد لله رب العالمين.

بعد تعب ومشقة دامت لخمس سنوات في سبيل العلم والعلم حملت في

طياتها امنيات الليالي وأصبح عنائي للعين قرة، وها انا اليوم أقف على

عتبة تخرجي اقطف ثمار تعبي وارفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد

قبل ان ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

وبكل حب اهدي ثمرة تخرجي ونجاحي

الى الي زين اسمي بأجمل الاسماء، من دعمني بلا حدود واعطاني من

غير مقابل فخري واعتزازي (ابي)، الى من جعل الجنة تحت اقدامها

واحتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها الى القلب الحنون

وشمعة حياتي في الليالي مظلمات(امي)

لأخواتي الغاليات سندي في الحياة حفظهن الله ورعاهن، والى كل من

مد لي يد العون من قريب او من بعيد.

آمنة

الإهـــداء

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طيلتها الكثير من الصعوبات

والمشقة والتعب، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي اقطف ثمار تعبي

وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل ان ترضى

ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، على توفيقي

في إتمام هذا العمل .....أهدي هذا النجاح

الى من جعل الله جنة تحت أقدامها واحتضنني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها الى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي ونجاحي ومصباح دربي الى وهج حياتي (أمـــــــي)

الى من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، الى من غرس في روحي مكارم الأخلاق الى سندي وقوتي وملاذي بعد الله وفخري واعتزازي (أبـــــي)

إلى جميع إخوتي وأخواتي:.

وإلى جميع خالاتي

لكل من كان عونًا وسندًا في هذا الطريق ... اهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي

لطالما تمنيته، ها أنا اليوم أتممت أول ثمراته راجية من الله تعالى

ان ينفعني بما علمني وان يعلمني ما أجهل

ويجعله حجة لي لا علي.

نجـــاة

قائمة المحتويات

الشكر		
الإهداء		
فهرس المحتويات		
فهرس الجداول		
فهرس الأشكال		
قائمة الملاحق		
المقدمة		أ-ز
الفصل الأول	الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد		09
المبحث الأول	مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المطلب الأول	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12-10
المطلب الثاني	صعوبات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14-12
المطلب الثالث	التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17-14
المبحث الثاني	خصائص وأهمية وأهداف وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المطلب الأول	خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18-17
المطلب الثاني	أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20-19
المطلب الثالث	أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25-20
المبحث الثالث	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: العناصر المكونة، مجالات الأنشطة، الدور التنموي	
المطلب الأول	العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27-26
المطلب الثاني	مجالات الأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28-27
المطلب الثالث	الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30-28
المبحث الرابع	مصادر التمويل والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة	

	والمتوسطة وعوامل انتشارها ونجاحها	
المطلب الأول	مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32-30
المطلب الثاني	المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33-32
المطلب الثالث	عوامل انتشار ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	35-34
خلاصة		36
الفصل الثاني	الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية	
تمهيد		38
المبحث الأول	مدخل نظري للتنمية	
المطلب الأول	مفهوم التنمية	41-39
المطلب الثاني	خصائص التنمية ومبادئها	44-42
المطلب الثالث	مستويات وأهداف التنمية	46-44
المبحث الثاني	ماهية التنمية المحلية	
المطلب الأول	عوامل الاهتمام بالتنمية المحلية والمفاهيم المرتبطة بها	48-46
المطلب الثاني	تعريف وخصائص التنمية المحلية	51-48
المطلب الثالث	أهداف ومجالات التنمية المحلية	55-51
المبحث الثالث	مرتكزات التنمية المحلية	
المطلب الأول	ركائز والعوامل المتحكمة في التنمية المحلية	58-55
المطلب الثاني	مبادئ التنمية المحلية	59
المطلب الثالث	مراحل التنمية المحلية	61-60
المبحث الرابع	مقومات ومعوقات التنمية المحلية واستراتيجياتها	
المطلب الأول	مقومات التنمية المحلية	62-61
المطلب الثاني	معوقات التنمية المحلية	64-62
المطلب الثالث	استراتيجيات وسياسات التنمية المحلية	65-64
خلاصة		66
الفصل الثالث	واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في	

	التنمية المحلية بولاية قالمة	
تمهيد		68
المبحث الأول	بطاقة تعريفية لمديرية الصناعة بولاية قالمة	
المطلب الأول	التعريف بمديرية الصناعة بولاية قالمة	71-69
المطلب الثاني	أهداف مديرية الصناعة	72
المطلب الثالث	الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة	73-72
المبحث الثاني	واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
المطلب الأول	نشأة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	76-74
المطلب الثاني	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	80-76
المطلب الثالث	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط والجهات الجغرافية	84-81
المبحث الثالث	مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولاية قالمة	
المطلب الأول	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وامتصاص البطالة	86-84
المطلب الثاني	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استقرار وتلبية إحتياجات السكان	90-86
المطلب الثالث	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد المحلية المتاحة	97-91
الخلاصة		98
الخاتمة		101-100
قائمة المراجع		
الملاحق		
الملخص		

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التعريف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	15
02	التعريف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	17
03	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2013-2022)	77
04	عدد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2013-2022)	79
05	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	81
06	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية	83
07	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل(2019-2023)	85
08	توزيع أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البلديات للولاية	87
09	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نشاط صناعي	89
10	مناطق النشاط التجاري ومناطق الصناعية بقالمة	91
11	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الصناعي(2019-2023)	92
12	المنابع المعدنية بولاية قالمة	94
13	المؤسسات الفندقية بولاية قالمة	95
14	توزيع المحاصيل حسب المساحة والإنتاج بولاية قالمة	97

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني	22
02	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه	24
03	مستويات التنمية	45
04	مجالات التنمية المحلية	55
05	مراحل التنمية المحلية	61
06	الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة	73
07	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2013-2022)	77
08	عدد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2013-2022)	80
09	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل (2013-2022)	80
10	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	82
11	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية	84
12	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل (2019-2023)	85
13	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نشاط صناعي	90
14	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الصناعي(2019-2023)	92

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة لولاية قالمة
02	النشاطات الصناعية لولاية قالمة
03	الأنشطة الرئيسية بولاية قالمة
04	المناطق الصناعية والنشاط التجاري بولاية قالمة

المقـــــدمـــــة

تمهيد:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنا الحالي بإهتمام متزايد من قبل جميع دول العالم، كونها تلعب دورا حاسما في تعزيز الإقتصاد وإحداث التنمية وضمان تجسيد التنمية المحلية فهي بمثابة نسيج حيوي في المجتمعات المحلية، لذا أصبح الإتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الإستثماري لمثل هذه المؤسسات وتشجيع على قيامها بشتى الطرق المتاحة، الأمر الذي جعلها تكسب أهمية بالغة على الصعيدين الدولي والمحلي.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل الأكثر رواجا أمام الدول وبالأخص النامية وذلك لتحقيق معدلات نمو المطلوبة وتجاوز التعثرات الإقتصادية والإجتماعية، سعت الأدبيات التنموية منذ عقدين تقريبا على الترويج للتنمية المحلية بإعتبارها النقطة الأساسية ومن بين العناصر الإستراتيجية المهمة في عملية التنمية وبالإضافة إلى نجاعة النتائج التي يمكن أن تحققها في معالجة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية المحلية والوطنية. والجزائر كمثيلها من الدول سعت منذ الإستقلال إلى الدفع بعجلة النمو وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، بدءا بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبيرة ونظرا لعجز الإستراتيجيات المتبعة هنا أصبح من الضروري إعادة النظر في أسلوب التنمية، وكان ذلك من خلال هذا النوع من المؤسسات (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) فحرصت على دعمها وترقيتها بغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الإقتصادية.

وبإعتبار أن ولاية قالمة من المناطق التي تسعى فيها الجزائر إلى دعم التنمية المحلية، من خلال الإستفادة من الإمكانيات التي تتوفر عليها الولاية والتي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن إعتبارها من العوامل التي تدفع الولاية إلى اللحاق بالركب الذي تهدف الجزائر إلى الوصول إليه، ألا وهو التنمية الوطنية الشاملة والتوازن بين مختلف مناطقها الجغرافية.

أولا: إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق وبغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه، فإن الاشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول التساؤل رئيسي التالي:

ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية، لابد من طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل والحد من مشكلة البطالة؟

- ❖ هل يؤدي القطاع الصناعي بولاية قالمة الدور المنتظر منه في تحقيق التنمية المحلية؟
- ❖ ماهي المساهمات الكفيلة بتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

قصد الإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ❖ تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير مناصب شغل وإمتصاص البطالة وبالتالي تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة.
- ❖ لا يؤدي القطاع الصناعي بولاية قالمة الدور المنتظر منه رغم الإمكانيات المتوفرة بالولاية.
- ❖ توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمات وسلع ومنتجات لساكنة ولاية قالمة، وبالتالي تساهم في تحقيق التنمية المحلية.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- ❖ إرساء مختلف الآفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتنمية المحلية على حد سواء.
- ❖ الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإرتقاء بإقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية.
- ❖ الإهتمام الكبير الذي أعطته الجزائر لهذه المؤسسات والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتطوير هذه القطاعات.
- ❖ لكون التنمية المحلية أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق وإرساء قواعد التنمية المحلية الشاملة.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة عموما إلى:

- ❖ محاولة دراسة دور هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية وتسليط الضوء على مدى إستفادة ولاية قالمة من الإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات.
- ❖ نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية على حد سواء.
- ❖ إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المنظور الجديد يتمثل في بعد التنمية المحلية.
- ❖ المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى المحيط العملي الميداني.

خامسا: مبررات إختيار الموضوع

من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ❖ كثرة الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء من قبل الحكومة أو من قبل الأفراد وخاصة في الآونة الأخيرة.
- ❖ حاجة ولاية قالمة لهذا النوع من البحوث نظرا للإمكانيات التي تحوزها.
- ❖ إدراكنا لمدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية.
- ❖ الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع، بالإضافة إلى أن هذا الموضوع يقع في قلب التخصص.

سادسا: مجال الدراسة

لقد تمت معالجة موضوع الدراسة في إطار حدود زمنية ومكانية يمكن توضيحه كالآتي:

- ❖ **الحدود المكانية:** تمت دراسة متغيرات الدراسة على مستوى ولاية قالمة من خلال إبراز واقع القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها وكذلك تم التوجه للمديرية الصناعة بولاية قالمة.
- ❖ **الحدود الزمنية:** حتى نتمكن من إختبار الفرضيات الموضحة سابقا وفي ظل الظروف المحيطة بالدراسة أخترنا الفترة (2019-2023) في محاولة منا للوقوف على أهم النتائج ذات العلاقة بالموضوع في حدود البيانات والمعلومات المقدمة من طرف الجهات المختصة المتوجه إليها.

سابعا: منهج وأدوات الدراسة

من أجل دراسة الاشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة، إرتأينا الإعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** وهذا لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التنمية المحلية، بالإضافة إلى إستخدام **المنهج دراسة حالة** الذي تم من خلاله إستعراض وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوضع التنموي بولاية قالمة.

أما فيما يخص أدوات البحث المكتبي، فقد إعتمدنا على المسح المكتبي بالإطلاع على مختلف المراجع العربية وعلى مختلف الدراسات السابقة، والأنترنت والمجالات والمقالات المتخصصة التي لها علاقة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى الوثائق التي تحصلنا عليها بشكل رسمي من المديرية، والتابعة لموضوع دراستنا والمقابلات الرسمية لغرض تجميع البيانات الخاصة بموضوعنا.

ثامنا: الدراسات السابقة:

من خلال الإطلاع على بعض الدراسات التي حصلنا من خلالها على معلومات هامة لها علاقة بموضوعنا نذكر منها ما يلي:

- دراسة بوالقرقور بوزيد، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التنمية المحلية بسكيكدة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر،2012. سعت هذه الدراسة إلى رصد موضوع دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية بسكيكدة، وذلك في سياق يوضح تنامي دور القطاع الخاص بمؤسساته المتوسطة والصغيرة في اختيار مجالات فعله وتحركه وولوجه إلى المنظومة السوسيو–اقتصادية، والإنتصاب في المجال الريفي والقروي من خلاله تقديم الخدمات وإنجاز البرامج للساكنة المحلية في المناطق النائية والريفية. وقد خلصت الدراسة مجموعة من النتائج من أبرزها ان استراتيجية الابداع والتجديد هي أكثر الاستراتيجيات إعتمادا من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويبقى نجاح هذه الإستراتيجيات متوقف على ضرورة تحسين المحيط المالي والمصرفي، وأنه كلما إستطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمتلاك القدرة على التحكم في تكنولوجيا المعلومات والإتصال كلما زادت مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية بسكيكدة بشكل جيد.
- دراسة مكاحلية محي الدين، تعزيز **القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية**، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصفة عامة وعلى مستوى ولايتي قالمة وتبسة بصفة خاصة ومدى تطورها، بالإضافة الى تحديد دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية وصولا إلى تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، فضلا عن دراسة وتحليل أهمية توفر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على عناصر تعزيز القدرة التنافسية في تعظيم دورها التنموي، والتعرف على مدى إمتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بصفة عامة والمؤسسات الناشطة بولايتي قالمة وتبسة بصفة خاصة لعوامل تعزز من قدراتها التنافسية، وتساهم في تنشيط وظيفتها التنموية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج،

أبرزها ضرورة تعزيز وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير مجموعة من العناصر والعوامل، وذلك من أجل تفعيل دورها التنموي محليا على مستوى ولايتي قالمة وتبسة وصولا إلى تجسيد التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة.

- مجلة لكل من حدادي كلثوم وعزاوي عبد الباسط، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (المأمول والواقع) دراسة تحليلية خلال الفترة 2006-2019، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، جامعة تامنغست الجزائر، العدد 01، 2024. تعتمد الجزائر في السنوات الأخيرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الإقتصادية والإجتماعية وتنوع الإقتصادي، لذلك جاءت الضرورة لتسليط الضوء على مفهوم هذه المؤسسات وتعددها وتوزيعها، وقد تم التوصل لنتائج أبرزها لا يوجد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيطرة قطاع الخدمات، تمركز المؤسسات في المناطق الشمالية وشبه تهميش للمناطق الأخرى، توزيع المؤسسات غير متزن.

تاسعا: هيكل الدراسة

لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية فصلين نظريين وفصل تطبيقي، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قسم الفصل إلى أربعة مباحث كالتالي: المبحث الأول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المبحث الثاني خصائص وأشكال مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المبحث الثالث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عناصر المكونة، مجالات الأنشطة، دور التنموي، والمبحث الرابع مصادر تمويل والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل إنتشارها ونجاحها.

وتناولنا في الفصل الثاني الجانب الذي يخص موضوع التنمية المحلية تحت عنوان التأصيل النظري للتنمية المحلية وقسم هذا الفصل أيضا إلى أربع مباحث أساسية: المبحث الاول مدخل النظري للتنمية، المبحث الثاني ماهية التنمية المحلية، المبحث الثالث مرتكزات التنمية المحلية، المبحث الرابع مقومات ومعوقات التنمية المحلية وإستراتيجياتها.

وأخيرا الفصل الثالث تحت عنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة وقسمناه الى ثلاثة مباحث كالتالي: المبحث الأول كان عبارة عن بطاقة تعريفية لمديرية الصناعة بولاية قالمة، المبحث الثاني يعالج واقع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الجزائر، المبحث الثالث تعرضنا فيه إلى مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا وإهتماما بالغا من طرف العديد من المنظمات العالمية والباحثين الاقتصاديين، بإعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع إلى التطور الإقتصادي وذلك نظرا لتميزها والدور الفعال الذي تلعبه بالرغم من المعوقات والمشاكل التي تعترض سبيل نموها وتوسعها وفي ظل التحديات التي تقف أمامها، ذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها والتي تجعلها قابلة للتأقلم مع جميع الإقتصاديات مهما إختلفت درجة النمو والإمكانيات المتوفرة لديها.

تأسيسا على ما سبق، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: العناصر المكونة، مجالات الأنشطة، الدور التنموي

المبحث الرابع: مصادر التمويل والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل انتشارها ونجاحها.

المبحث الاول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإرتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أنها لا تزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات منها ما يتعلق بتعريفها وهذا ما يترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا النوع من المؤسسات.

المطلب الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اختلفت الآراء حول وضع تعريف موحد ودقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يختلف من دوله لأخرى حسب قدرتها الإقتصادية والإجتماعية وقد إعتمدت عدة معايير لتصنيف المؤسسات الإقتصادية منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي:

أ. المعايير الكمية:

تعتبر المعايير الكمية الأكثر استخداما في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في [1]:

- معيار العمالة: استخدم هذا المعيار للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ويعتبر من المعايير الأساسية والأكثر إستخداما، أي إعتاد الناس عليه من دولة لأخرى وهو معيار تحكمي يحدده القانون، وغالبا ما يكون الغرض منه ضبط موضوعات الضمان الاجتماعي وتنظيم علاقة العامل برب العمل والصناديق التقاعد والضمان، وهناك نوع من الحيرة في تعريف المشروعات حسب المعيار العددية يرجع إلى ظروف البلدان النامية بل وظروف المشروعات الصغيرة ومتوسطة في بلد الواحد.
- معيار رأس المال: يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية والشائعة في تحديد حجم المشروع لأنه يمثل عنصر هام في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع ويختلف هذا المعيار من دولة لأخرى ومن قطاع لأخر.

[1] هيا جميل بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى،2008، ص ص 24– 28

- ❖ معيار حجم المبيعات: يعتبر حجم المبيعات من معايير تصنيف المشروعات ويعد مقياسا صادقا لمستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل هذا المعيار بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حيث تصنف المشروعات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار سنويا فأقل من المشروعات الصغيرة، أما في الوطن العربي فهو أقل شيوع في الإستخدام ويعتبره البعض أنه أكثر ملائمة المشاريع التجارية منه للمشاريع الصناعية.

- ❖ معيار الطاقة الإنتاجية: وهذا المعيار يكون فعالا في المقارنة بين المشروعات التي تكون فيها طبيعة المنتج موحدة كصناعة السكر والإسمنت، ولكن هناك مشروعات تتعدد فيها أشكال المنتج كالنسيج مثلا فإن الطاقة العينية للمعدات لا تعتبر مقياس دقيقا للحجم، ويمكن القول إن كل معيار من المعايير الكمية التي سبقت يختلف الأخذ بها من دولة إلى أخرى بحسب مستوى التقدم الاقتصادي والإنتاجي والسكاني، فما ينطبق على دولة قد لا يستقيم في دولة أخرى.

ب. المعايير النوعية:

إن المعايير الكمية وحدها لا تكفي لتحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لإختلاف أهميتها النسبية، وإختلاف درجات النمو وإختلاف المستوى التكنولوجي، مما أوجد تباينا واضحا بين التعاريف مختلفة ولأجل توضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الإقتصادية الأخرى وجب إدراج جملة من المعايير النوعية والتي من أهمها ما يلي[1]:

- ❖ الإستقلالية: ونعني بها إستقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى ويمكن أن نطلق على هذا المعيار إسم المعيار القانوني وأيضا إستقلالية الإدارة، والعمل وأن يكون المدير هو من له إذن تدخل الهيئات الخارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يحمل طابع شخصي والتفرد في اتخاذ القرار وأن يتحمل

[1] رابح خوني ورقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 21 -23

صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية الكاملة فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير.

- ❖ الملكية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وغير التابعة لأي من المؤسسات الكبرى أو معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو الشركات أموال وقد تكون ملكيتها ملكية عامة كمؤسسات الجماعات المحلية (مؤسسات ولائية، بلدية...) وقد تكون ملكية مختلطة.
- ❖ الحصة السوقية: إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك لأسباب التالية:
  - صغر حجم المؤسسة.
  - صغر حجم الإنتاج.
  - محلية النشاط.
  - الإنتاج موجه للأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها.
  - المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتماثل في الإمكانيات والظروف.
- ❖ محلية النشاط: نعني بمحلية نشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه وان لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع صغيرة الحجم نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة، وهذا طبعا لا يمنع إمتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.

المطلب الثاني: صعوبات تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع وذلك بإعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين وأيضا باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع كله إلى الإختلاف والتباين الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى والإختلاف الموجود كذلك بين

درجة النمو الإقتصادي ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة لأخرى ... الخ، ومن ثم وجب التطرق إلى هذه الأسباب المؤدية إلى إختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية قبل الوصول إلى تحديد تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي والمتمثلة في السببين التاليين [1]:

أ. اختلاف درجة النمو الاقتصادي:

مع طبيعة العالم الآن المتمثلة في انقسامه من ناحية النمو الإقتصادي إلى دول متقدمة اقتصاديا صناعيا وتكنولوجيا تتمتع بنمو إقتصادي كبير ومستمر، ودول متخلفة إقتصاديا أو سائرة في طريق النمو ذات نمو إقتصادي بطيء، إن لم يكن سلبي جعل من المقارنة بين مؤسستين تنشط في نفس المجال الدولتين أحدهما من الصنف الأول السالف الذكر والأخرى من الصنف الثاني غير مطلقة، فالمؤسسة الصغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة أو متوسطة في أي بلد نامي كالجزائر مثلا، وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال الموظفين فيها، وعليه تصل إلى أن اختلاف اقتصاديات الدول في العالم لا يمكن من إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ أن كل دولة تعطي لها تعريفا خاصا بها من منطلق المحيط والمستوى الاقتصادي لكلا منها.

ب. اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي:

إن إختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى وتنوعه من مؤسسات تستخدم الطبيعة كعنصر أساسي كالمؤسسات الفلاحية (الزراعة، الصيد، تربية المواشي.. الخ)، والمؤسسات الاستخراجية، ومؤسسات تعمل على تحويل المواد الأولية وإنتاج السلع المؤسسات الصناعية ومؤسسات تعمل على تقديم خدمات للغير كمؤسسات النقل والمؤسسات المالية أدى إلى صعوبة عملية تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات الصناعية مثلا تحتاج لأي استثمارات ضخمة وطاقات عمالية ومالية كبيرة على عكس المؤسسات الاقتصادية الاخرى يفرض عليها طبيعة نشاطها استثمارات

[1] أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى،2011، ص ص 18-20

بسيطة وطاقات عمالية ومالية بسيطة، كذلك كالمؤسسات التجارية كما نجد في المؤسسات الصناعية هيكل تنظيمي معقد يعتمد على توزيع المهام وتعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرار مقارنة مع المؤسسات التجارية حيث نجد هيكل تنظيمي بسيط.

وعليه فإن تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال واحد لا يمكن أن يكون بنفس الطريقة بالنسبة لمؤسسات تنشط في مجالات اقتصادية مختلفة.

المطلب الثالث: التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أدى إختلاف درجة النمو الاقتصادي كما ذكر سالفا من دولة لأخرى الى تبني كل دولة تعريفا خاصا بها إما معتمدة على الجانب القانوني أو الإداري كما توجد كذلك تعاريف مختلفة خاصة بمجموعات أو هيئات دولية مثل الإتحاد الأوروبي، وسيتم التطرق الى جملة من هذه التعاريف كالآتي:

أ. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا:

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بريطانيا على أنها مؤسسة يعمل بها اقل من 250 عامل ويتم تصنيفها على النحو الاتي [1]:

-المؤسسات المصغرة: من 1 ال 9 عمال

-المؤسسات الصغيرة: من 10 الى 49 عامل

-المؤسسات المتوسطة: من 50 الى 249 عامل

ب. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

جاء تعريفه ضمن قانون معدل في 3 ديسمبر عام 1999عل الشكل الذي يوضحه الجدول التالي:

[1] Abdelkader chahi, abul Hassan, **financing Small and medium businesses : the british experiment,** intervention dans la recueille de communication session international : le financement des petits et moyens projets et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, faculté d'économie et gestion, Sétif, 25/ 28 mai, 2003, p04.

جدول رقم (1): التعريف القانوني للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان

عدد العمال	رأس المال(مليون ين)	القطاع
الصناعة والقطاعات الأخرى	**300 أو أقل**	**300 عامل أو أقل**
مبيعات الجملة	**100 أو أقل**	**100 عامل أو أقل**
مبيعات التجزئة	**50 أو أقل**	**50 عامل أو أقل**
الخدمات	**50 أو أقل**	**100 عامل أو أقل**

مصدر: عبد الرحمان كساب عامر، جسور التنمية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار كتاب للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى، 2016، ص 20

ج. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا:

تعد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل ورأس مال متضمن الإحتياطات أقل من 5مليون فرنك فرنسي .[1]

د. تعريف الإتحاد الأوروبي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعرف الإتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية وفقا لتوصيتها CE/361/2003 المرتبطة بتعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المعدلة لتوصيتها KCE/280/96 أنها مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني تمارس نشاط إقتصاديا[2]، بأن يكون عدد العاملين أقل من 250 عامل ودورة رأسماله لا تزيد عن 40 مليون يورو أو ميزانية لا تتعدى 47 مليون يورو.[3]

هـ. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

---

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2006، ص 398.

[2] إبراهيم بدران ومحمد عرايشي، **الآفاق المستقبلية للاقتصاد والتصنيع في الأردن**، الأن ناشرون وموزعون، الاردن، الطبعة الاولى،2017، ص165

[3] سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الاردن،2015، ص 18

واجهت الجزائر كغيرها من الدول إشكالية تحديد تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]وعرفتها بأنها مؤسسات صناعية منتجة للسلع والخدمات[2]وعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي كما يلي[3]:

المادة 5: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات:

- تشغل من1إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.
- تستوفي معيار الإستقلالية.

المادة 8: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400مليون دينار جزائري إلى 4 مليار دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري.

المادة 9: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10إلى49شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 400 مليون جزائري، او مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري.

---

[1] محمد عبد الله شاهين محمد، **سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية**، دار حميثراء للنشر والتوزيع، مصر،2017، ص 189

[2] أحمد إبراهيم دهشان، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الزقازيق، مصر، العدد 76، 2021، ص 102

[3] القانون 02/17 المؤرخ 10 جانفي 2017، **يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة 11 جانفي 2017، العدد 02، ص ص 5، 6

الجدول رقم (2): التعريف القانوني للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

	عدد العمال	رقم الأعمال(دج)	حصيلة السنوية
مؤسسة متوسطة	ما بين 50إلى 250 شخصا	ما بين 400مليون إلى 4ملايير	ما بين 200مليون إلى 1مليار
مؤسسة صغيرة	مابين10 إلى 49 شخصا	لا يتجاوز 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون
مؤسسة صغيرة جدا	من 1 إلى 9 أشخاص	لا يتجاوز 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون

مصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على المواد 10/9/8 من قانون 02/17 المؤرخ 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، ص 6

مما سبق يمكننا تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي تتمتع بإستقلال المالي والتمويل الذاتي وتتميز بالطابع القانوني وقابلة لتأقلم مع جميع الإقتصاديات أو الظروف البيئية وهذا يجعلها سهلة التأسيس.

المبحث الثاني: خصائص وأهمية وأهداف وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرى الباحثين بأن هذه المؤسسات تدفع بعجلة تقدم الإقتصاد وذلك من خلال الدور الذي تقوم به في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، وبالرغم من التغيرات المتسارعة في المحيط ونظرا لسهولة إنشائها ومع مرونتها وتوفيرها لمناصب شغل أصبحت تحتل مكانة هامة وأهمية بالغة، وقبل التطرق لأهميتها وأهدافها وجب التعرف عليها والتعرف على خصائصها والتي سنتناولها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خصائص معينة تميزها عن غيرها من المؤسسات، وهي كما يلي[1]:

[1] يوسف عزت خيرت، **إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تصميم مشروعات التنمية–جدوى المشروع**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2018، ص ص 8، 9

- ❖ مالك المنشأة هو مديرها: إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
- ❖ انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ الإعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض التكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى إنخفاض مستويات معامل رأس المال على العمل.
- ❖ ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملائمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تدني رأس مال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.
- ❖ تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظرا لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم إقتناع بأهميتها وضرورتها.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره يوجد خصائص أخرى مميزة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في النقاط التالية [1]:

- ❖ إنخفاض مستويات معامل رأس المال إلى العمل.
- ❖ إنتشار المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في مناطق جغرافية مختلفة.
- ❖ معظم هذه المؤسسات تميل إلى إستخدام فنون إنتاجية محلية.
- ❖ تميل هذه المؤسسات بطبيعتها إلى إرتفاع كثافة العمل بها.
- ❖ تنجح المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في بعض الأحيان في خدمة الأسواق المحدودة والمتخصصة التي لا تعمل بها المؤسسات الكبيرة.

---

[1] أحمد عبدة الصباغ، **المشاكل المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم وطرق علاجها**. دار الحميثراء للنشر والترجمة، مصر ،2023، ص20

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق من خلال هذا المطلب الى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرع الأول) وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم وأهميتها نابعة من الأمور التالية[1]:

- ❖ دورها في التوظيف.
- ❖ إرتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة.
- ❖ أهمية حجم إستثماراتها في التكوين الإقتصادي الحر.
- ❖ إعتبارها العمق الإستراتيجي للمؤسسات الكبيرة (المساهمة في تلبية بعض إحتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو إحتياطية).
- ❖ كونها ذات ميزة تنافسية نسبية يمكن للشركات الكبرى إستفادة منها (تسويق بضائع من خلالها).
- ❖ مساهمتها في تحقيق إستراتيجية التنمية السكانية لكونها تتسم بالمرونة في التوطين.
- ❖ قدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر مدخلا لإنتاج سلع وخدمات أخرى (تعظيم الاستفادة من الخامات المحلية).

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي[1] :

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **اقتصاديات البيئة والعولمة**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2013، ص ص 199، 200

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، بإستخدام أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان ويمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الإندماج والتكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تساهم في فرص العمل والمعاونة في مشكلات البطالة من خلال تشغيل الشباب وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي.
- زيادة المبيعات والتوزيع مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالتخزين ومن ثم التسويق، ويؤدي إلى توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفه ممكنة.

المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تختلف وتتعدد أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإختلاف معيار التصنيف الذي يتم اعتماده، هذه المعايير يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أ. التصنيف حسب طبيعة المنتجات :هنا نجد أربعة أنواع رئيسية هي [2]:

---

[1]هواري منصوري وآخرون، **المقاولاتية ورهان التنمية الاقتصادية الواقع والمأمول**، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، الجزائر، 2020، ص ص 33، 34

[2] رابح خوني ورقية حساني، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى،2015، ص ص 53،54

- ❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الإستهلاكية: ونقصد بالسلع الإستهلاكية السلع النهائية الموجهة للإستهلاك النهائي كالأغذية والألبسة وغيرهما، وتنطوي هذه المنتجات تحت واحدة من الصناعات التالية: صناعة النسيج والجلود الصناعات الغذائية وأخيرا الصناعات الفلاحية.

- ❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة: وتضم المؤسسات التي تنتج قطع الغيار أو أجزاء الآلات، مواد البناء وغيرها، وتنطوي هذه المنتجات تحت واحدة من الصناعات التالية صناعات مواد البناء الصناعات الميكانيكية، المحاجر والمناجم والصناعات الكيميائية.

- ❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز: صناعات تحتاج إلى أموال كبيرة وعمالة مؤهلة وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها قليل، وتقوم هذه الصناعات بإنتاج الآلات والمعدات وأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في هذه الصناعات هي مصانع تركيب وتجميع فقط.

- ❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدماتية: وهي التي تقوم بتقديم الخدمات المختلفة مثل مقاهي الانترنت، والمطاعم وغيرها.

ب. التصنيف حسب الشكل القانوني: يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار حسب المعلومات الواردة في نشريه المعلومات الاقتصادية رقم 12 الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2007، حسب ما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني.

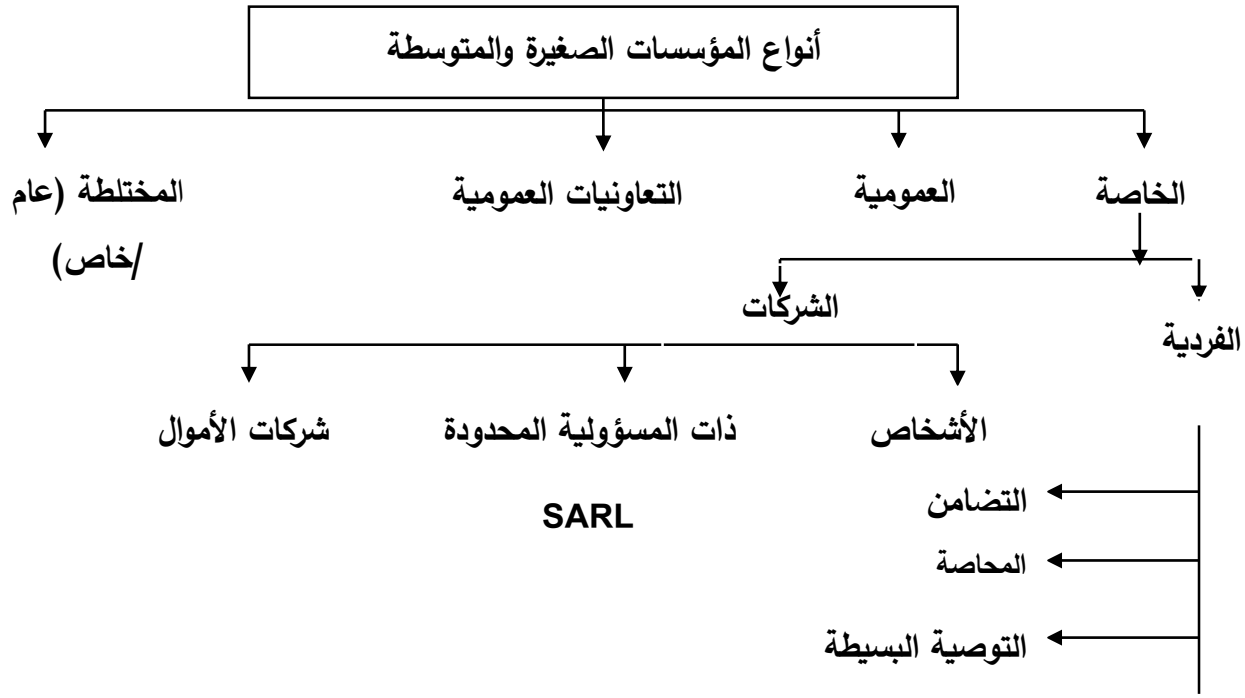

المصدر: رابح خوني ورقية حساني، أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى،2015، ص 55

- ❖ شركات الأشخاص : وهي الشركات التي تقوم على الإعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، وغالبا ما يكون الشركاء في هذا النوع من الشركات على صلة قرابة أو معرفة شديدة فيما بينهم ويثق كل منهم بالآخر، وتتناول شركات الأشخاص شركات التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة[1].
- ❖ شركة التضامن: هي الشركة التي يعقدها شخصان أو أكثر يشتركون في الملكية وإدارة المشروع بقصد تحقيق الربح، وتشبه هذه الشركة في مظهرها الأساسي المنشأة الفردية حيث إن كليهما ينص على المسؤولية غير المحدودة ولكن الشركة التضامن تمثل توسعا في المسؤولية الفردية، وتعمل على الجمع بين المواهب والكفاءة والخبرة والثروة [2].

[1] حنان عبد الرحمان أبو مخ، **زكاة الشركات في الفقه الإسلامي**، دار المأمون للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى،2007، ص 82

[2] محمد الفاتح محمود المغربي، **مبادئ الإدارة**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص62

- ❖ شركات الأموال : وهي التي تعتمد في إنشائها على مشاركة الشركاء في رأس مال وليس المراد منها المعنى الإصطلاحي الحديث، وهي التي يبرز فيها العنصر المالي ويقل فيها تأثير العنصر الشخصي فلا يشترط معرفة الشركاء بعضهم بعضا، وإنما تعتبر هذه الشركات الواردة في الفقه الإسلامي من شركات الأشخاص لان العبرة بالمسميات لا بالأسماء، وإنما أطلق عليها هذا الإسم للتفرقة بينها وبين شركات الأعمال وشركات الوجوه[1].

- ❖ الشركة ذات المسؤولية المحدودة: وهي الشركة التي تتكون من عدد قليل من الشركاء لا يجوز أن يزيد على الخمسين شريكا، وهذه الشركة تشبه شركات الأشخاص من حيث قلة عدد الشركاء فيها وحظر اللجوء الى الإدخار العام عن طريق الإكتتاب في أسهم أو سندات وتقييد انتقال حصص الشركاء وهي تشبه شركات الأموال من حيث تحديد المسؤولية كل شريك فيها عن ديون الشركة بمقدار حصته ومن حيث نظام إدارتها و الرقابة عليها[2] .

ج. التصنيف حسب أسلوب تنظيم العمل:

حسب هذا المعيار نجد صنفين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هما[3]:

- ❖ المؤسسات غير مصنعية: وتضم الإنتاج في المنازل (العائلي) بغرض الإستهلاك الذاتي وكذا النظام الحرفي في ورشات الصغيرة ذات الإنتاج اليدوي حسب طلب وإحتياجات الزبائن.

- ❖ المؤسسات مصنعية: هي كل المصانع الصغيرة والمتوسطة وتختلف عن سابقتها بالإضافة إلى مكان العمل من حيث تقسيم العمل، وتعقد العملية الإنتاجية والتسييرية وكذا كمية الإنتاج وسعة السوق المستهدف.

د. التصنيف حسب طبيعة التوجه: وينتج عن هذا التصنيف الأنواع الموضحة في الشكل الموالي:

---

[1] محمد إبراهيم الموسى، **شركات الأشخاص بين الشريعة والقانون**، دار التدمرية للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة 03، 2011، ص142

[2] محمد أحمد كاسب خليفة، **حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020، ص15

[3] رابح خوني ورقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص57

الشكل رقم (2): أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه

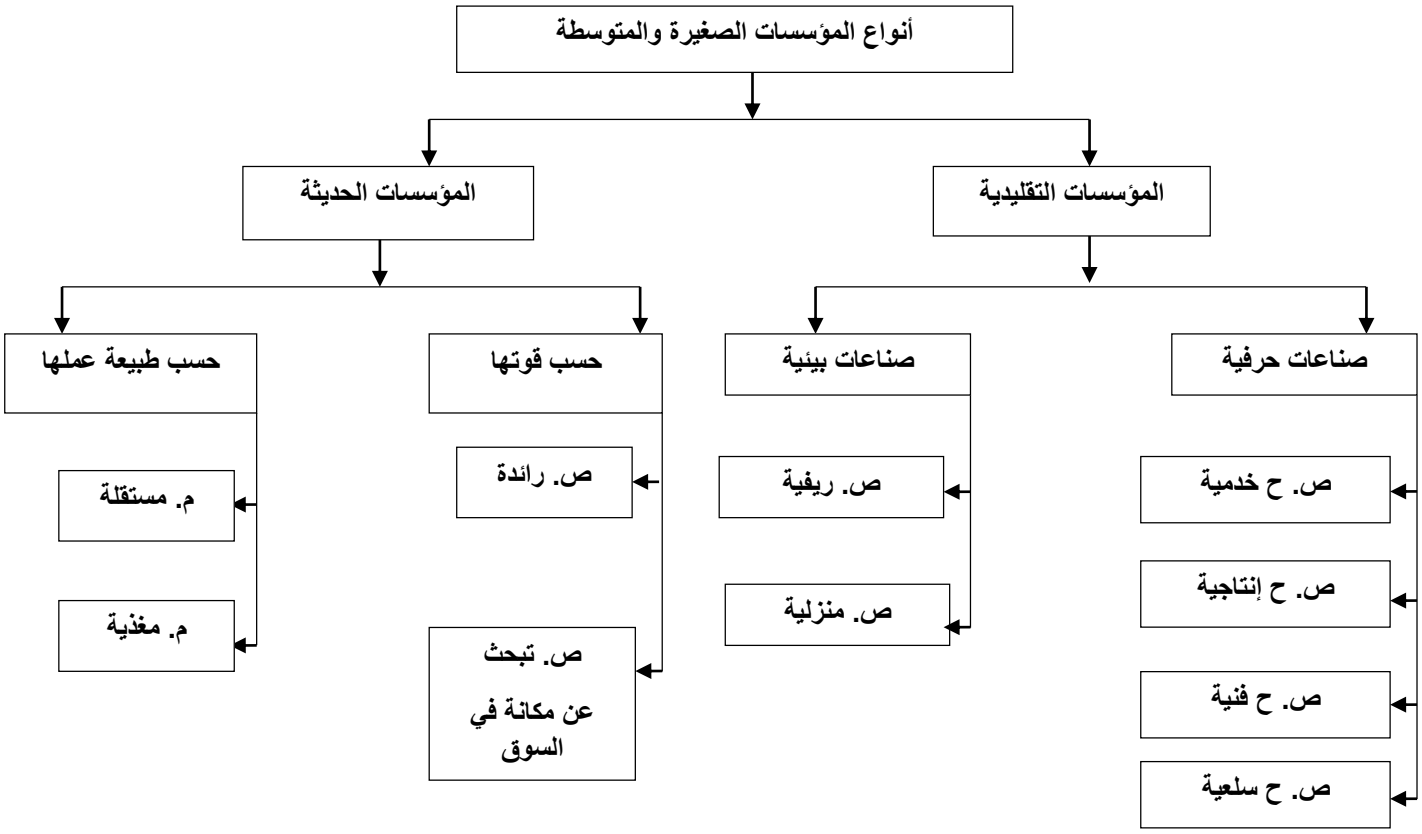

المصدر: رابح خوني ورقية حساني، أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى ،2015، ص 58

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى الأنواع التالية[1]:

- ❖ الصناعات المستقلة: هي الصناعات التي تعتمد على خط إنتاجي واحد، وتنتج سلع نهائية أو سلع وسيطية، وتعتمد على تكنولوجيا حديثة غالبا ما تكون مستوردة بالنسبة للبلدان النامية.
- ❖ الصناعات المغذية: وهي الصناعات التي تعمل على تصنيع وتوريد بعض الأجزاء الصغيرة والمكونات للمصانع الكبيرة من خلال التعاقد معها، وتوجد هذه الصناعات المغذية في الأقاليم التي تتواجد بها الصناعات الكبيرة.

[1] رابح خوني ورقية حساني، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 59، 60

- ❖ صناعات رائدة: هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتميز أصحابها أو مديروها بمهاراتهم العالية وإستعدادهم لتحمل المخاطر بخوضهم المجالات عمل واعدة ومجددة تحتمل وفرات حجم إذا نجحت، معتمدين على حداثة المنتج أو فكرته.

- ❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعثر على موضع في السوق: تضم رجال أعمال ديناميكيين يكتشفون مواضع غير مستغلة في الأسواق المحلية والعالمية، ويسارعون إلى إستغلالها، صغر حجم هذا النوع من المؤسسات تمليه الطبيعة الديناميكية للعمليات والتي تتحول من محور تركيز إلى آخر عندما يحتل المنافسون مواضع في السوق ويتم تحديد مواضع جديدة.

- ❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية: وهي مؤسسات يتميز الإنتاج فيها بالطابع اليدوي وتقوم على المجهود الفردي والمهارات المكتسبة وتستخدم فيها أدوات بسيطة، وتنقسم إلى حرفية وهي أقدم أشكال الصناعة يمارسها أرباب الحرف في وورش صغيرة مع بعض مساعديهم، أما المؤسسات البيئية فيقصد بها الصناعات التي تقوم على تحويل المواد الخام الموجودة في البيئة إلى سلع صناعية لإشباع إحتياجات البيئة المحيطة، والاستهلاك المحلي وتنقسم إلى منزلية وريفية حسب المكان الذي تقام وتمارس فيه.

هـ. التصنيف حسب معيار النمو:

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار إلى نوعين هما [1]:

- ❖ المشروعات محدودة الحجم: وغالبا ما تكون في شكل مؤسسات لا توجد إمكانية لإنمائها في المستقبل مثل بائع الزهور المقاهي... الخ، في هذه الحالة قد يكون صاحب المشروع راضي بمستوى وحجم الأعمال التي يديرها المشروع، ويوفر له في نفس الوقت دخل مرضي من وجهة نظره.

- ❖ المشروعات ذات النمو السريع: وتتميز بتوافر إمكانيات النمو، حين يبدأ المشروع عادة بحجم أعمال صغير يعكس القدرة المالية لمالكه، لكن مع إحتمال التوسع مستقبلا يديرها فريق من

[1] رابح خوني ورقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 59

المديرين يمكنهم الحصول على رأس مال يسمح بتقديم المنتجات أو الخدمات الجيدة للأسواق كبيرة الحجم.

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: العناصر المكونة، مجالات الأنشطة، الدور التنموي

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا حيويا في الاقتصاديات العالمية والمجتمعات المحلية، فهي تعزز النمو الاقتصادي وتعمل كمحرك للإبتكار والتوظيف وتعزيز التنمية، وهذا ما يدفعنا لإلقاء نظرة على العناصر المكونة ومجالات انشطتها ودور التنموي.

المطلب الأول: العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عناصر عامة واجبة التوفر حتى تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قائمة، ويمكن حصر هذه العناصر في النقاط الآتية[1]:

أ. الموارد المادية: نصنفها بخانتين

- ❖ مجموعة العناصر الثابتة: والتي يجب على المؤسسة إمتلاكها كالأرض والمعمل والمحل والمكاتب...
- ❖ مجموعة العناصر المتحولة: والتي تتحول الواحدة بالأخرى وذلك خلال الدائرة الإستثمارية مثلا: المواد الأولية، رأس مال...

ب. الموارد غير المادية:

من أهم العناصر المكونة للشركة في العالم الحديث ما هي إلا العناصر الغير المادية إذ أن العمليات التجارية الرئيسية تتعلق بهذه العناصر، من هذه الموارد نورد على سبيل المثال (الملكية الفردية، الشعار...)

ج. الموارد البشرية:

من الناحية القانونية تشمل الموارد البشرية:

---

[1] نبيل جواد، إدارة **وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر، الجزائر، الطبعة الاولى، 2006، ص-ص40-44

- ❖ المدير: هو المسؤول عن أداء مجموعة من المرؤوسين بغرض تحقيق أهداف المؤسسة، وعليه تحقيق سلف معها وهي العمل مع الأخرين للقيام بالوظائف الإدارية والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة وذلك لإنجاز أهداف المنظمة بكفاءة وفعالية.
- ❖ العمال: يقومون بتنفيذ الأوامر وذلك بغية الوصول إلى الأهداف المؤسسة.

المطلب الثاني: مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجانب الأرحب من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم، وتمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي أو التجاري أو المقاولات ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي[1]:

أ. مشاريع التنمية الصناعية

يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها، وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة يمكن توضيحها:

الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثال صناعة الألبان والمطاحن، وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات، وأي أنشطة تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريبا في أماكن وجود المواد الخام وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة الإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.

الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعات الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات لأن هذه المشاريع تعتمد على الإنتاج يوما بيوم للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة

---

[1] شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، **تمويل المشروعات الصغيرة –كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورهما في التشغيل في الدول العربية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020، ص ص 92، 93

لأنها تنتج لتغطي إحتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها، وهذا يبرر أن تكون هذه المشاريع قريبة من أسواق المستهلكين.

الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات النجارة من أبواب ومنافذ وأثاث وأنواع الطوب وخياطة الملابس .....).

الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب وألماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف والصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية.....).

ب. نشاط التعدين

المشاريع الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف.

المطلب الثالث: دور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبير من قبل الدول العالم كافة المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والباحثين، وذلك بسبب الدور المحور الذي تلعبه في إقتصاديات هذه الدول المتقدمة كانت أم متخلفة، إذ تعتبر أحد الركائز الأساسية المعول عليها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتخلفة من جهة، وتعزيز مسار النمو في الدول السائرة في طريقة والمتطورة من جهة أخرى، ويكمن هذا الدور فيما يلي[1]:

أ. المساهمة في الناتج المحلي الخام وخلق قيمة مضافة: حيث تؤثر هذه المنشآت في ثلاثة اتجاهات:

- ❖ تعمل على توفير السلع والخدمات سواء المستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة.

[1] عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر ،2013، ص-ص 222 -225

- ❖ تحقق إرتفاع في المعدلات الإنتاجية لعوامل إنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام.
- ❖ تساهم في تخفيف الإسراف على المستوى الوطني.

ب. تعبئة المدخرات: إذ تعتبر وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الإقتصاد الوطني، من خلال إمتصاص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين وتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها، أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية والتخفيض من درجة الإعتماد على إقتراب سواء من الداخل أم الخارج.

ج. إمتصاص البطالة: تسعى هذه المؤسسات إلى توفير العمل للعمال الذين لا يمكن توظيفهم على مستوى المؤسسات الكبرى لكونهم يفتقدون للمؤهلات العلمية العالية أو الكفاءة المطلوبة على مستوى هذه المؤسسات، ونظرا لكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط عادة في مجالات لا تتطلب المؤهل العلمي بدرجة كبيرة كالصناعات التقليدية والحرفية التي تتطلب المهارة فإنها تستقطب الأعداد الهائلة من هؤلاء بالإضافة إلى كونها لا تتطلب أموال كبيرة في التأسيس فهي تعتبر مصدر رخيص لخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي تساهم بصفة فعالة في تخفيض البطالة ومن ثم القضاء على الفقر.

د. تقديم السلع والخدمات: إن تلبية الحاجيات الخاصة للمستهلك لا تتم عبر المؤسسات الكبيرة، فهناك طلبات خاصة جدا لا يمكن تلبيتها من قبل المؤسسات الكبرى لإعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفرات الإنتاج أو لضيق السوق هذه السلعة أو الخدمة، وبالتالي تترك مهمة تلبية هذه الحاجات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هـ. توفير احتياجات المؤسسات الكبرى: تعتبر هذه المؤسسات سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى، فمن خلال تعاقد من الباطن أو المناولة تقيم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى سواء المحلية أو الخارجية، فهي تساعد مؤسسات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار الأمر الذي يمكن المشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية وذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفه التسويق

و. دعم الاستهلاك: من المعروف أن العاملين في مثل هذه المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون في المؤسسات الكبرى حيث أن الإستهلاك يكون مرتفعا عند أصحاب الدخول المنخفضة، وهذا يزيد من حجم الطلب في المجتمع مما يترتب عليه توسع دورة الإنفاق والإنتاج والإستثمار وبالتالي التوسع في دورة النشاط الاقتصادي ورفع معدل النمو كمحصلة نهائية.

ز. مساهمتها في الصادرات: تشير إحدى الدراسات إلى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قد تساهم بنحو 25% إلى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة، إلا أن مساهمة المؤسسات الكبيرة تبقى أكبر لأن المؤسسات الصغيرة المتوسطة في معظم الدول تركز على الأسواق الداخلية والمحلية في تسويق منتجاتها

ح. تحافظ على الأعمال التراثية: التي تمثل أهمية قصوى الاقتصاد خاصة في الجانب السياحي.

ط. فتح الأبواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة: مما يسمح بتفعيل دورهم في عملية التنمية

المبحث الرابع: مصادر التمويل والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل انتشارها ونجاحها

تعتبر مشكلة التمويل من أهم وأبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اذ كثيرا ما تعود لتختفي بعد مدة قصيرة من نشأتها، لأنها تفتقر الى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية أو لنقص التمويل، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المصادر التمويلية التي تلجأ لها وأبرز المشاكل التي تواجهها وكذا العوامل المساعدة على نجاحها.

المطلب الأول: مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل ذات الأهمية البالغة التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ينطوي على مجموعة من الممارسات التي من شأنها الحصول على الأموال من المصادر المختلفة و الاستفادة من هذه الأموال وسيتم التطرق لهذه المصادر في العناصر التالية[1]

[1] محمد رشدي سلطاني، **الادارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2014، ص ص 71-74

أ **مصادر التمويل الداخلية:** تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية، وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

- ❖ المصادر الذاتية (الادخارات الشخصية): تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند بداية تكوينها في مرحلة انطلاقها على الموارد الذاتية، ونقصد بها رأس المال الذي يملكه صاحب المشروع أو مجموعة المساهمين والتي تمثل الادخارات الفردية لهؤلاء المستثمرين أو الميراث أو حصيلة بيع أصول مملوكة كالأراضي والعقارات.
- ❖ الأرباح المحتجزة: هي عبارة عن الفائض القابل للتوزيع، والذي حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ممارسة نشاطها للسنوات السابقة ولم تقم بتوزيعه، وتعتبر الأرباح المحتجزة بديلا تمويليا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لشراء أصول جديدة دون الحاجة إلى الاقتراض أو بيع أسهم عادية إضافية.
- ❖ التمويل الذاتي من دورة الاستغلال: يعرف تمويل الذاتي على أنه إمكانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة وهذه النتيجة يضاف إليها عنصرين هامين يعتبران موردا داخليا للمؤسسة وهما الإهتلاكات والمؤونات.

ب **مصادر التمويل الخارجية:** وتتمثل في مصادر الإقتراض المختلفة والتي تتمثل غالبا في:

- ❖ الإقتراض من الأهل والأقارب: عند بداية الإستثمار أو عند توسيعه يقوم الأفراد باستخدام مدخراتهم الشخصية لتمويل مشاريعهم، وفي حالة نقصها أو عدم كفايتها يلجؤون إلى الأهل والأقارب لطلب التمويل، وغالبا ما يقدم هؤلاء التمويل دون طلب ضمانات كبيرة
- ❖ الإئتمان التجاري: ويتمثل في تسهيلات السداد التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموردين، بغض النظر عن مدة التسهيلات ونوع البضاعة.
- ❖ الإقتراض من السوق غير الرسمية: تنشأ الحاجة إلى السوق بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية والمستمدة من الأقارب والأصدقاء، وهو يحتل المرتبة الثانية وأحيانا المرتبة الأولى من ناحية الأهمية بالنسبة للدول النامية، فقد بينت إحصائيات عام 1987الذي قام بها البنك الدولي بأن السوق الغير رسمي قد مول أكثر من 99% من هذه المؤسسات، وتمنح هذه السوق قروض

صغيرة ولفترات قصيرة أو قصيرة جدا وبأسعار فائدة قد لا تبدو مرتفعة مقارنة بالأسعار الجارية في السوق الرسمي، ولكن هذا من الناحية الشكلية، إلا أن فائدة هذا السوق تحسب على الأيام أو الأشهر بنفس المعدلات السائدة في السوق الرسمية عن السنة الكاملة، وبالتالي يصبح المعدل السنوي للفائدة في سوق الغير رسمي مرتفع بشكل مفزع، كما أن المقترضون لا يستفيدون من فترة السماح قبل أن يبدأ السداد، وبالتالي فالإقتراض من هذا السوق قد يشكل عبئا ثقيلا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأحيانا ربما يكون سبب في إفلاس بعضها.

- ❖ قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمنح المؤسسات والهيئات المتخصصة في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحكومية منها والغير حكومية قروض مجانية بأسعار بسيطة ودون ضمانات وعلى الرغم من أهمية هذه المؤسسات والهيئات فإن مساهمتها تحكمها إجراءات بيروقراطية كبيرة خاصة في العالم الثالث.

بالإضافة يمكن للمؤسسة الحصول على التمويل من المصادر الخارجية عبر الطرق التالية [1]:

- ❖ الائتمان المصرفي: يتمثل في القروض التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك وتلتزم بسدادها خلال فترة زمنية قصيرة، والقاعدة العامة أن الإئتمان المصرفي قصير الأجل يستخدم في تمويل الأغراض التشغيلية للمؤسسة ويستبعد إستخدامه في تمويل الأصول الثابتة.
- ❖ التمويل بالاستئجار: إن إستخدام العقارات والمعدات من طرف المؤسسة كان ممكنا فقط عن طريق الإمتلاك، لكن في السنين الأخيرة ظهر اتجاه نحو إستئجار هذه العقارات والتجهيزات بدلا من شرائها، فبعد أن كان الاستئجار مقتصرا على الأراضي والمباني، فقد أصبح يشمل جميع الأصول تقريبا (المنقولة وغير المنقولة)

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن نمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل التي

---

[1] محمد غيثات شيخة، **التمويل: المبادئ– السياسات التوجهات الحديثة**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الاولى،2022، ص ص 40، 41

تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم، وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض، وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة بهذا الخصوص، كان بالإمكان تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم[1]:

أ. تكلفة رأس المال: إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة، إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة التكلفة التي تتحملها.

ب. التضخم: من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

ج. التمويل: تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها، (التأسيس الأولية – النمو الأولي – النمو الفعلي – الاندماج) ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين.

د. الإجراءات الحكومية: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هـ. الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة

---

[1] محمد عبد السلام أحمد وإبراهيم جابر السيد، **سلسلة الإدارة الحديثة: إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى، 2020، ص ص 259، 260

والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

و. المنافسة: المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.

ز. ندرة المواد الأولية من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

المطلب الثالث: عوامل انتشار ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر إنتشارا من المؤسسات الصناعية الكبرى ويرجع ذلك إلى عوامل النجاح تنقسم إلى قسمين وهما[1]:

أ. عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة:

إذا كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة، فإن المشروع سوف يحقق النجاح، وتتمثل الإدارة بكفاءة ومهارة الكادر الإداري الذي يقوم على إدارة المشروع، وهذه الكفاءة تتحدد بالعناصر التالية:

- ❖ قدرة الإدارة على التجارب والتأقلم مع التغيير في بيئة المشروع الداخلية والخارجية.
- ❖ قدرة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المشروع وإحداث التطور.
- ❖ قدرة الإدارة في توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الماهرة للمشروع.
- ❖ قدرة الإدارة على تخطيط وتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات.
- ❖ قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق والمنافسة.
- ❖ الخصائص الريادية، للإدارة وقدرتها على استحداث وتشكيل الأهداف وتحقيقها.

وهذه القدرات تتطلب من الإدارة القيام بكفاية عالية بالأعمال التالية:

[1] مصطفى يوسف كافي، **بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الاولى، 2010، ص ص 64، 65

- ❖ دراسة بيئة العمل داخل المشروع وحاجاته بعناية ووضع كافة الحلول للمشكلات المتوقعة في المستقبل وتأمين كل الاحتياجات.
- ❖ صيانة الموارد وتنميتها واستخدامها الاستخدام الأمثل مع الرقابة دقيقة للاستثمار.
- ❖ اختيار المزيج التسويقي المناسب والسوق الملائم لأعمال المشروع وسلعة وخدماته، وإتباع سياسة تكثيف الأسواق.
- ❖ التخطيط الدقيق للأعمال والعمالة واختيار موظفين ذو كفاءة، وإتباع برامج دعاية وإعلان مناسبة.
- ❖ إقامة علاقات عمل وثيقة مع الموردين.
- ❖ مسك السجلات المناسبة للإيرادات والمصروفات.
- ❖ إتباع نظام ائتمان مراقبا رقابة قانونية.

ب. عوامل مساعدة في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتتمثل بالتالي:

- ❖ تحديد الهدف بدقة والعمل على تحقيقه بكافة الوسائل المتاحة.
- ❖ التخطيط ويشمل التنبؤ بالمستقبل والتخطيط لمواجهة التنفيذ وصعوباته.
- ❖ التنظيم وإمكانية التعامل مع القوانين والأنظمة، واعتماد أساليب عمل جديدة.
- ❖ التدريب على أن يشمل جميع العاملين في المشروع.
- ❖ المشورة وقبول النصيحة من الأطراف ذات العلاقة.

الخلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تطرقنا إلى التحديد العام لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وواجهتنا عدة صعوبات في تحديد مفهومها، وذلك بسبب إختلاف المعايير المحددة لها من دولة لأخرى، ولكن على الرغم من ذلك فقد إستطعنا أن نحدد الملامح الرئيسية التي تتميز بها هذه المؤسسات، والأشكال التي يمكن أن تكون عليها والأهداف المراد الوصول إليها من خلالها وصولا إلى الأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسات والاقتصاديات التي تهدف الى تطبيقها.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى العناصر المكونة لهذه المؤسسات ومجالات انشطتها ثم إلى الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في إحداث التنمية وصولا الى المصادر التمويلية التي يتم من خلالها تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطرقنا الى كذلك الى المشاكل التي تقف امام هذه المؤسسات والتي من شأنها ان تبطئ من عملها ودورها الفعال في احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعوامل المساهمة في إنتشارها ونجاحها للوصل إلى تنمية متوازنة على مستوى المحليات والأقاليم.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

تمهيد

يحتل موضوع التنمية المحلية مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الإقتصادي والدراسات الإجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الإجتماعية، ذلك أنها عملية ومنهج ومدخل وحركة يمكن من خلالها الإنتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طرق النمو والإرتقاء إلى ما هو أفضل، وكذا سد وتلبية الإحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية، كما تعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية القومية على مستوى القطر ككل.

تأسيسا على ما سبق، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل نظري للتنمية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية.

المبحث الثالث: مرتكزات التنمية المحلية.

المبحث الرابع: مقومات ومعوقات التنمية المحلية واستراتيجياتها.

المبحث الأول: مدخل نظري للتنمية

يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم التي زاد الإهتمام بها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث انحصر التركيز سابقا على النمو، الإنتاجية والتقدم الإقتصادي، وظهر هذا المصطلح لأول مرة في المجال الإقتصادي، والذي يعني التخطيط من أجل رفع الإنتاجية، وتجسيد النوعية وأكبر قدر ممكن من الأرباح، والعمل على تحقيق كل ذلك بأقل التكاليف، وفي أقل وقت ممكن، ثم توسع استعمال هذا المصطلح ليشمل جميع المجالات.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

للوصول الى تعريف واضح للتنمية، لابد من المرور على جوانب تحديد للمفهوم التنمية، لذا نرى من المهم جدا التعرف عليها أولا.

الفرع الأول: جوانب تحديد مفهوم التنمية

برز مفهوم التنمية (Development) بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز" أدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء فالمصطلحان اللذان إستخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي – Material Progress – أو التقدم الاقتصادي .Progress Economie – وحتى عندما سارت مسألة تطور بعض اقتصاديات أوربا الشرقية في القرن عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث.(Industrialization)أو التصنيع [1] .Modernization

ويتحدد مفهوم التنمية في جانبين هما [2]:

---

[1] عبد النبي عبد الله الطيب، **الإعلام والتنمية مشكلات وقضايا**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى ،2014، ص ص 19، 20

[2] طلعت مصطفى السروجي، فؤاد حسين حسن، **التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، مصر، الطبعة الاولى، 2002، ص 12

أ. الجانب الأول: علمي يتصل بالتخطيط والبرمجة وتطبيق الأساليب العلمية أو التقنية في الزراعة والصناعة والأخذ بالتكنولوجيا الحديثة وتحديث التعليم والصحة وإرساء البنية الأساسية في المجتمع...

ب. الجانب الثاني: عقائدي أو إيدلوجي أو قيمي أو أخلاقي يتصل بمنطلقات التنمية وأهدافها وتوظيف نتائجها وصورة المجتمع التي تسعى برامج التنمية تحقيقها، وتصور الإنسان من حيث قيمته ودوره في المجتمع وعلاقته به، وطبيعة العلاقات الاجتماعية ومعايير سوء والانحراف والهدف النهائي الذي يسمى الإنسان والمجتمع الى تحقيقه والضوابط التي يجب الإلتزام بها خلال مسيرة التنفيذ والتنمية .... الخ.

الفرع الثاني: تعريف التنمية

حظيت التنمية بالعديد من التعاريف المتعددة وذلك نظرا لأهميتها في تطور المجتمعات وتحسين ظروف معيشتهم، ولعل أهم هذه التعاريف يمكن أن نذكر ما يلي:

إختلفت الآراء حول التنمية نظراً لكونها متغيرة، فمنهم من يصفها بأنها زيادة الإنتاج، ومنهم من يرى بأنها تهتم برفاهية المجتمع من خلال زيادة الدخل القومي والفردي، وظهرت العديد من المصطلحات التي إرتبطت بالتنمية فالتخلف إرتبط مع التنمية بصفة حالة من التردي العام في مختلف الجوانب المجتمعية اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية أو فكرية أو مادية أو معنوية[1].

فمصطلح التنمية غالبا ما يشير إلى النمو والتوسع، اذ كان في العصر الصناعي مرتبطا بشدة بزيادة السرعة الحجم الإنتاجي، إذ هناك حقيقة تشير إلى أن الزيادة ليست دائما محمودة، ويفترض بشدة أن يكون هناك احترام للتقليل من التبعية الخارجية وخفض مستويات الاستهلاك، وبالتالي فمصطلح التنمية لا يعني دائما النمو، بل يعني دائما التغيير[2].

---

[1] غازي سلطان فلاح القبلان، **تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على القرارات الحكام الاداريين**، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن ،2017، ص 133

[2] Flo Frank and Anne Smith, the community development handbook a Tool to build community capa city, ministre of public Works and government services, canada, 1999, p 7

التنمية هي الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي[1].

تعرف التنمية على أنها عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين القاعدة اللازمة لإطلاق القدرات الإنتاجية الذاتية، التي يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار العلاقات الاجتماعية، مستهدفا توفير الإحتياجات الأساسية وتوفير الأمن الفردي والاجتماعي[2].

وتعرف التنمية بمفهومها المجتمعي روابط المجتمع التي تنظم عمل الممثلين (المواطنين، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والجمعيات)التي تعمل في إقليم معين[3].

تعرف التنمية على أنها: العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الإندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[4].

التنمية هي تقدم المجتمع عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن[5] .

من التعاريف السابقة، يتضح أن التنمية تمس جميع المجالات سواء إقتصادية او إجتماعية أو بشرية ... إلخ، بمعنى التطوير الشامل المستمر لتحسين وضع المواطن وتحقيق إستقراره ورفاهيته من

---

[1] عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الاولى، 2014، ص 15

[2] عباس علي محمد، **الامن وتنمية (دراسة حالة العراق)**، مركز العراق للدراسات، العراق، الطبعة الاولى، 2013، ص ص 24 ،25

[3] Jacques caillouette, Nicole Dallaire et autres, territorialité publique et développements des communautés, économie et solidarités, n 01 ,2007, p10

[4] موسى اللوزي، **التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الاولى ،2000، ص25

[5] محمد عبد الله شاهين محمد، **الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية**، دار حميثراء للنشر، مصر ،2018، ص 25

خلال إستغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغل في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: خصائص التنمية ومبادئها

يمكن الحديث عن خصائص التنمية ومبادئها من خلال ما يأتي:

الفرع الأول: خصائص التنمية

تتميز التنمية بجملة من الخصائص يمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

- ❖ التنمية عملية مقصودة ومخططة.
- ❖ التنمية عملية ضرورية للتغيير المنظم.
- ❖ التنمية عملية ليست جزئية وإنما كلية شاملة.
- ❖ التنمية عملية داخلية ذاتية أي أن مقوماتها وبذورها موجودة في داخل كيان المجتمع نفسه، وأن قوى خارجية لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية.
- ❖ التنمية عملية ديناميكية.
- ❖ التنمية عملية مستمرة.
- ❖ التنمية ضرورية لكل مجتمع حتى المتقدم منها.
- ❖ أهمية المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي، أهمية العدالة في جميع المراحل وإجراءات التنمية.
- ❖ ضرورة توفير التركيبات المؤسسة التي تساعد على نمو الإمكانيات الذاتية إلى حدودها المثلى.
- ❖ ضرورة إزاحة المعوقات التي تعيق عمليات التنمية في أي مرحلة من مراحلها.
- ❖ ضرورة أن تراعي التنمية البعد البيئي في جميع مشروعاتها.
- ❖ التنمية لها أنواع عديدة حسب المجال الذي تعمل به مثل: التنمية الإجتماعية، والتنمية التعليمية، والتنمية الصحية، الاقتصادية.

---

[1] مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة: مفهومها –أبعادها–مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، مصر ،2017، ص ص 68 ،69

- ❖ التنمية لها مستويات عديدة حسب المستوى الجغرافي الذي تعمل عليه مثل: التنمية الدولية الإقليمية، والتنمية القومية، والتنمية المحلية (تنمية المجتمع المحلي).
- ❖ التنمية لابد أن تكون تنمية مستدامة.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية

يراعى عند التخطيط للتنمية جملة من المبادئ التي لا بد من أخذها في الاعتبار لاسيما وان التنمية تخص المجتمع المحلي، ونظرا لهذه الأهمية فقد قدم العديد من الباحثين والمختصين مجموعة من المبادئ الأساسية، ولعل أهمها تلك التي وضعتها الأمم المتحدة والتي يمكن إيجازها في ما يلي[1]:

- ❖ تحدد برامج التنمية قائمة على أساس الحاجات الأساسية للمجتمع.
- ❖ مراعاة التوازن في مجالات التنمية المختلفة حتى لا تكون برامج التنمية مجرد أنشطة متناثرة تقوم جهود متباعدة.
- ❖ يجب أن ترمي برامج التنمية إلى زيادة فاعلية مشاركة الأهالي في شئون المجتمع المحلي، وتدعيم نظم الحكم أو إقامتها إن لم تكن موجودة من قبل.
- ❖ السهر على مهمة تغيير اتجاهات أهالي المجتمع المحلي باعتبارها لا تقل أهمية من الإنجازات المادية أو برامج التنمية الاقتصادية والإنتاجية.
- ❖ اكتشاف وتدريب القيادة الشعبية المحلية وتشجيعها، وذلك لأن التنمية لا يمكن أن تتحقق من خلال القيادات المهنية المأجورة وحدها.
- ❖ بذل المزيد من الاهتمام لتدعيم دور النساء والشباب في برامج التنمية من خلال برامج التربية الأساسية وتعليم الكبار والجمعيات والأندية النسائية.
- ❖ تدعيم الجهود الذاتية بجهود حكومية فعالة.
- ❖ ضرورة فهم وإدراك نفسية وخصائص المجتمع الريفي من طرف المدنيين الإجتماعيين وأن تكون لديهم القدرة على العمل الجماعي والتفاعل مع الريفيين لتعويدهم على الإعتماد على أنفسهم في مواجهة مشكلاتهم.

---

[1] فؤاد غضبان، **التخطيط والتنمية من المنظور الجغرافي**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص ص 61 ،62

- ❖ يجب التوصل إلى أحسن إستخدام ممكن للتنظيمات التطوعية على مستوى المجتمعات المحلية، أو المجتمعات الوسيطة وتوظيفها في خدمة أهداف خطة التنمية.
- ❖ ضرورة وجود خطة للتنمية المتوازنة على المستوى القومي مما ييسر التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي لمواجهة مشاكل المجتمعات المحلية.
- ❖ يجب اعتناق سياسة إجتماعية متسقة واستخدام تنظيمات إدارية فعالة غير معرفة ودعمها دائما ببرامج تدريبية فعالة وذلك عند إعداد برامج التنمية على المستوى.

المطلب الثالث: مستويات وأهداف التنمية

يتناول المطلب الثالث مستويات التنمية من خلال الفرع الأول، أما الفرع الثاني فيتناول أهداف التنمية التي تسعى الى تحقيقها.

الفرع الأول: مستويات التنمية

اتفق العلماء على أن التنمية ذات مستويات ثلاثة أساسية تتمثل فيما يلي[1]:

أ. المستوى القومي:National Development ويقصد بها إتخاذ الدولة بالكامل اتجاهاً لتحقيق التنمية الشاملة في كافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية كالزراعة والصناعة والصحة والتعليم، ومراعاة التوازن والتنسيق فيها.

ب. التنمية الإقليمية:Regional Development وهي التي تتخذ إقليم محدد حيزاً ووحدة للتنمية، سواء كان هذا الإقليم وحدة سياسية أو جغرافية أو إقتصادية أو ثقافية أو إدارية.

ج. التنمية المحلية: أو ما اصطلح على تسميتها بتنمية المجتمع المحلى Community Development. ويقصد بها المشروعات التي من خلالها يمكن تنسيق وتوحيد جهود سكان المحليات قرى أو مدن أو أحياء المدن الكبرى على السلطات الحكومية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات المحلية والإسهام في تنميتها.

وكما يمكن توضيحها في الشكل الآتي:

---

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان، **التنمية اجتماعيا ثقافيا اقتصاديا سياسيا إداريا بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص95

الشكل رقم (3): مستويات التنمية

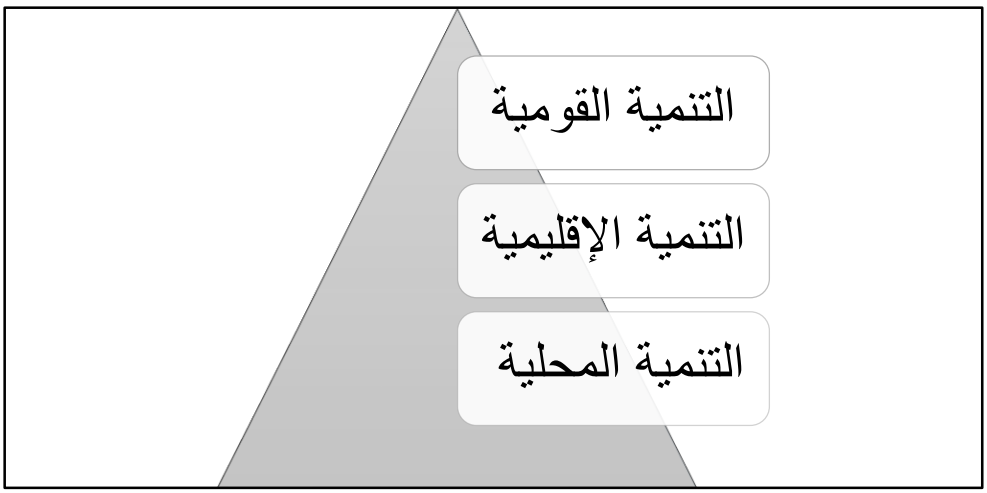

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على، حسين عبد الحميد احمد رشوان، التنمية اجتماعيا ثقافيا اقتصاديا سياسيا إداريا بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2009، ص95

الفرع الثاني: أهداف التنمية

تهدف التنمية إلى تحقيق ما يلي[1]:

- ❖ تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية وتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية.
- ❖ إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.
- ❖ الإنتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومقدراته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة.
- ❖ تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانيته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الإنتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع.

[1] مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة،** شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن ،2016، ص ص 18، 19

- ❖ تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن وإلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية، وإيجاد أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وإجراء تغييرات في القيم والعادات وخلق مؤسسات وتنظيمات جديدة.
- ❖ إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف منها والفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي
- ❖ تهدف التنمية الإسلامية إلى إقامة مجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة من خلال الزيادة في الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، وتحقيق الكفاية لكل واحد سواء بجهوده الخاصة أو العامة وتحقيق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية الاجتماعية

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

يعتبر مفهوم التنمية المحلية من المفاهيم التي تسعى الى تحقيقه وبلوغه معظم دول العالم سواء المتقدمة منها وتلك السائرة في طريق النمو، وهذا راجع لكونها أداة تهدف الى رفع وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرقي الاجتماعي لأفراد المجتمع المحلي.

المطلب الأول: عوامل الإهتمام بالتنمية المحلية والمفاهيم المرتبطة بها

قبل الخوض في تعريف التنمية المحلية نشير ان هناك مجموعة من العوامل أدت الى نشأة وتطور هذا المفهوم، سواء من الناحية النظرية او العلمية.

الفرع الأول: عوامل الاهتمام بالتنمية المحلية

إن أسباب وعوامل الإهتمام بالتنمية المحلية لم تكن وليدة الإهتمام فقط بالتغيرات التنظيمية التي نتج عنها تبني النظام اللامركزي والتقسيم الجغرافي للأقاليم وحدود الدولة الواحدة، بل يرجع أساسا إلى ظهور النظريات والمفاهيم التي حاولت معالجة مشكلة التخلف خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، أين تجلى الإهتمام بضرورة البحث والتفكير في معالجة الإختلالات التنموية بين الدول، ومحاربة الفقر وإعمار

الدول المتضررة جراء مخلفات الاستعمار في الكثير من الدول وتقليص الفجوات بين الإقليم الريفي والإقليم الحضري، وتتفرع هذه العوامل لعدة جوانب [1]:

أ. عوامل فكرية وسياسية وثقافية: تتمثل في زيادة الوعي العام للسكان نتيجة الانفتاح والتفاعل مع وسائل الإعلام والإتصال الجماهيري الواسع الذي أدى إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة والتوزيع .

ب. عوامل عملية: تشمل عدة جوانب اقتصادية وإدارية وإجتماعية وبيئية أهمها:

- ❖ الهجرة الداخلية أو ما يعرف بالنزوح الريفي وما رافقه من آثار سلبية كإزدحام المدن والبطالة وهجرة الأراضي الزراعية وتزايد الطلب على الخدمات العامة في المدن.
- ❖ ضرورة الإستفادة من المصادر والثروات المحلية وتوجيهها لخدمة التنمية الوطنية الشاملة.
- ❖ الاعتماد على المشاركة الشعبية وتعزيزها لخدمة التنمية المحلية بتفعيل دور السكان المحليين في الجهود التنموية تخطيطا وتنفيذا.
- ❖ التوجه نحو اللامركزية الإدارية كنظامين إداريين من شأنهما تقديم الخدمات العامة بسرعة وكفاءة.
- ❖ ضرورة المحافظة على الأمن الداخلي الذي يضمن ويعزز الأمن الوطني الشامل.

الفرع الثاني: المفاهيم المرتبطة بالتنمية المحلية

يرتبط مفهوم التنمية المحلية إرتباطا وثيقا ببعض المفاهيم مثل الحكم المحلي والمجتمع المحلي، ذلك انه قد تطبق عمليات التنمية على المستوى المحلي سواء من طرف حكومة الدولة أو من طرف الدولة أو من طرف حكومة الإقليم.

---

[1] أحمد مخلوف وعمر مرزوقي، **التنمية المحلية: مفاهيم واستراتيجيات وتجارب دولية**، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة دكتور مولاي طاهر بسعيدة، الجزائر، العدد 10، 2018، ص ص 514، 513

أ. الإدارة المحلية : تعتبر الإدارة المحلية عموما جهاز من أجهزة الدولة وشكلا من اشكال الإدارة العامة، التي تسمح بتدخل الشعب في تسيير الشؤون العامة من خلال أسلوب في التنظيم يضمن مشاركة المواطنين في تنظيم الحياة العامة [1].

تقوم الإدارة المحلية على عنصرين أساسيين هما[2] :

- ❖ الشخصية المعنوية، أي تمتع الإدارة المحلية بإستقلال قانوني يميزها عن الإدارة المركزية، ويعترف لها بمصالح خاصة تؤديها للمستفيدين في الإقليم الذي تقوم عليه.
- ❖ إحتفاظ السلطة المركزية بحق الرقابة على الإدارة المحلية المنشأة، وتقييدها بعجلة الدولة السياسية والقضائية

ب. المجتمع المحلي: هو جماعة من المواطنين، يعيشون في بقعة أرض ذات حدود جغرافية أو إدارية محددة، يكونون جماعات مرتبطة تمام الإرتباط بفضل إشتراك أفرادها في مجموعة من التصورات والقيم المشتركة، ولكل منهم مركز إجتماعي خاص ودور محدد يؤديه، ويتبعون في ذلك نظما إجتماعية مشتركة تعينهم على مواجهة إحتياجاتهم الضرورية، بما فيها وسائل عمرانية أو نظم إجتماعية وسياسية وإقتصادية[3].

المطلب الثاني: تعريف وخصائص التنمية المحلية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى التعريف التنمية المحلية ثم خصائصها كالآتي:

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

---

[1] أمير علي فاطمة الزهراء، **الاتصال بين الإدارة المحلية والمواطن دراسة حالة الدائرة الإدارية للدرارية –الجزائر–**، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2010–2011، ص 118

[2] حسن محمد عواضة، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، الطبعة الاولى،1983، ص 25

[3] صالح محمد حميد، **دور الإذاعات المحلية في ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 55

تعرف التنمية المحلية بأنها : "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين والسلطات العمومية الدولة" للإرتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية إقتصاديا، إجتماعيا، ثقافيًا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة"[1].

التنمية المحلية هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن إحتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على إستخدام وإستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والإستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة "[2]

التنمية المحلية هي القاعدة الأساسية للتنمية على المستوى الوطني، فمواطنو المجتمعات المحلية ريفية – حضرية هم الذين يقع على كاهلهم سداد أعباء فاتورة التنمية الوطنية، وعلى جانب آخر فهم المستهدفون النهائيون من هذه التنمية الوطنية، ومن ثم فمن الضروري أن تكون أنشطة التنمية المحلية والتي تتفاعل مع هؤلاء المواطنين بشكل مباشر ويومي جزءاً عضوياً جوهرياً في خطة التنمية الوطنية، بما يمكنهم من جني ثمار التنمية الوطنية أولاً بأول، ولتزداد قناعتهم بما تفرضه عليهم التنمية من أعباء فيشاركون فيها برضاء وقناعة تؤمن إستدامة هذه التنمية المحلية وإستمرارها[3].

التنمية المحلية هي الجهود التي تبذلها الدولة بالشراكة مع المجتمع على المستوى المحلي لإحداث التغيير الايجابي على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والتربوي بما يحقق الحاجيات والمطالب المجتمعية محليا والتي تختلف من منطقة لأخرى [4].

---

[1] كامل مصطفى رحومة، **التنمية المحلية بخيال سياسي رؤية لتجربة وجيه أباظة**، مركز الحضارة العربية، مصر، 2020، ص 31

[2] عبد المطلب عبد الحميد. **التمويل المحلي (والتنمية المحلية)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص13

[3] إبراهيم عارف العديلي، **فن الإدارة الاستراتيجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2018، ص 92

[4] كمال بوقرة وبايع راسو خلدون، **الجامعة والتنمية المحلية: التحديات السوسيو اقتصادية**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي حول: "الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات والرهانات"، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر يومي 29 و30 أفريل 2018، ص 5

التنمية المحلية تعتمد على تفعيل كل الموارد بمجتمع محلي ما بإعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان إستمرارية أيضا، كما تنبني على إستراتيجية العمل من الأسفل وأن العمل القاعدي ضرورة قصوى لتحقيق التنمية [1].

تعرف التنمية المحلية على أساس أنها استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع والعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع بإستخدام موارد الذاتية[2].

كما تعرف التنمية المحلية على أنها عملية تنويع وإثراء الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية في إقليم معين من خلال تعبئة وتنسيق موارده وطاقته، وبالتالي فهي ستكون نتاج لجهود سكان هذا الإقليم[3].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المحلية عملية مستمرة تعتمد على الجهود الشعبية المحلية، وتتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضى عنها الى أوضاع أخرى جيدة بهدف تحقيق إحتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي من أجل الوصول إلى أعلى مستويات من الرفاهية لتلك التجمعات.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية

يمكن توضيح الخصائص الاساسية للتنمية المحلية على الوجه الاتي[4]:

أ. التنمية المحلية عملية: هي عملية مستمرة لتحقيق المطالب المتجددة للمجتمع المحلي فالتنمية المحلية توجد في الدول المتقدمة، كما توجد في الدول النامية وتوجد في المناطق الريفية.

---

[1] زياد عبود علوش، **لبنان التنمية آفاق وتحديات: ابعاد تنموية ورؤية إنسانية**، دار الفارابي للنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص 54

[2] عبد الرحيم رحموني وآخرون، **القضايا العربية المعاصرة: الرهانات والتحديات**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2019، ص301

[3] Nait merzoug et kouadria Noureddine et amarra Fatah, gouvernance urbaine et développement local en Algérie. Quels enjeux pour les métropoles régionales ? cas d'Annaba, revue des sciences humaines, université Mohamed khieder, N 24 ,2012, p 10

[4] ناجي الشهاوي، **الاعلام وتنمية المجتمع المحلي**، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى،2015، ص ص 59، 60

ب. التكامل: تتسم عملية التنمية المحلية بالتكامل بين الريف والحضر بمعنى انه لا يمكن تحقيق التنمية الريفية، دون تحقيق التنمية الحضرية او العكس فالتنمية الريفية ضرورية للقضاء على التخلف والمشاكل التي يعاني منها الريف، بحيث يكون الريف منطقة جذب واستقرار للريفين والحضريين على حد سواء، كما ان التنمية الحضرية ضرورية للقضاء على مشكلات التحضر السريع والبطالة التي تعاني منها المدن في الدول النامية، كما يشمل التكامل بين الجوانب المادية والمعنوية.

ج. عملية ارادية مخططة ومقصودة: التنمية المحلية عملية مخططة ومقصودة، فهي لا تتم بصورة طبيعية كالنمو بل هي عملية محددة الاهداف ومخططة لتحقيق التنمية المراد تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، ولهذا فان ادارات المؤسسات المحلية ممثلة في قيادتها لضرورة التغير في المجتمع المحلي عامل رئيسي في بلورة هذه الادارة المجتمعية للتنمية المحلية.

د. الشمول: تتميز التنمية بالشمول فهي تشمل جميع نواحي الحياة سواء الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية او السياسية.

المطلب الثالث: أهداف ومجالات التنمية المحلية

سنتطرق من خلال هذا المطلب الى أهداف التنمية المحلية (الفرع الأول) ثم إلى مجالاتها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أهداف التنمية المحلية

تعتبر عملية التنمية المحلية عملية مخطط لها ومبرمجة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة سابقا، ويمكن ذكر بعض هذه الأهداف والتي تتمحور حول[1] :

- ❖ تحقيق التوازن الجهوي والحد من الفوارق بين الأقاليم المختلفة عبر التراب الوطني، بخلق ديناميكية للتفاعل والعمل المشترك بين هذه الأخيرة لدفع عجلة التنمية الشاملة وتحقيقها.

[1] عبد الله حجاب، **التنمية المحلية ...النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة ثليجي الاغواط، الجزائر، العدد 06 ،2017، ص 359

- ❖ تقريب الإدارة من المواطن لخلق نوع من التعاون بين المواطن المحلي وبين المنتخبين في تسيير الشؤون المحلية، كما تسعى إلى تحسين وتعزيز التعاون المشترك بين الإدارة المحلية والسلطات المركزية.
- ❖ تسعى لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد داخل المجتمع المحلي كالعلاج، الأمن، العمل، التعليم ...الخ، لوضع حد لظاهرة النزوح الريفي وما يسمى بتريف المدينة.
- ❖ تحقيق العدالة الإجتماعية والتوزيع العادل للثورة.
- ❖ رفع مستوى معيشة الافراد وذلك بزيادة دخله بما يمكنه الحصول على ما يجعل حياته أكثر رفاهية وأكثر إستقرار، بحيث يصبح الفرد لا يفكر في الهجرة والنزوح الريفي.
- ❖ ولعل أسمى اهداف التنمية المحلية هو بناء قاعدة التحتية تستوعب الاستثمارات وتوسيع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل مداخيل الإدارات المحلية أكثر وفرة لمواصلة العمل التنموي وتهيئة الإقليم، وهذا ما قد يحقق الأهداف السالفة الذكر وقد يطلق هذا الهدف "بناء الأساس المادي للتقدم".

كما أن هناك من يلخص أهداف التنمية المحلية في هدفين رئيسين هما [1]:

- ❖ أهداف الإنجاز: ويقصد بها كل ما تحققه عملية التنمية المحلية من منجزات مادية، وهي تمثل عائد التنمية المحلية.
- ❖ اهداف معنوية: وهي التغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم وقيامهم بعملية التنمية المحلية.

الفرع الثاني: مجالات التنمية المحلية

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة، نذكر منها:

أ. التنمية الإقتصادية: عملية إنسانية تتكون من تفاعل عناصر الإنتاج المتعارف عليها (الأرض، العمل، ورأس المال والإدارة) بناء على قرارات استثمارية تهدف الى زيادة حقيقية في انتاج

[1] عصام فتحي زيد احمد، **تقييم المشروعات التنموية والاجتماعية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى ،2020، ص242

الاقتصاد الوطني من مختلف السلع والخدمات اللازمة للإستهلاك المحلي والتصدير والتوفير الفردي والقومي، كما أنها تشمل أيضا عوامل رئيسية غير اقتصادية مثل القيم الإجتماعية والعقيدة الدينية والنظم والمؤسسات السياسية القائمة، ومدى قابليتها لتسهيل أو إعاقة التنمية العملية في كل مجتمع على حدة، وخلال فترات زمنية محددة، كما تتصل العملية بعوامل إقتصادية وسياسية دولية تؤثر في تحركاتها واتجاهاتها على الصعيد القطري والإقليمي [1].

ب. التنمية الإجتماعية :هي الترجمة الحقيقية لمفهوم العدالة الإجتماعية، المتمثلة في التعاون والمشاركة وتحمل المسؤولية الإجتماعية والتي يتحقق بها تنمية وتقدم المجتمع[2] . يركز المجال الإجتماعي للتنمية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الإجتماعية لجميع أفراد المجتمع، ويقصد به الإرتفاع بالجانب الإجتماعي من خلال تبني سياسات إجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر خاصة في المجتمعات المحلية، من خلال خلق فرص العمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والحد من إنتشار الآفات الاجتماعية [3].

ج. التنمية السياسية: تعتبر أحد المجالات التي تشكل بدورها النسق السياسي لمعالجة قضية التحديث السياسي من خلال ما تطرحه من مشكلات وما تحده من معضلات والتي تعد من مهام الدولة وقضايا المجتمع، الأمر الذي يعطي دفعا كبيرا لمجال القوة السياسية في التأكيد على النسق السياسي الذي يرمز بدوره الى ما مدى كفاءته وقدرته لا في مواكبة العصر فقط، بل في معالجة ما يعيق مساره حاضرا ومستقبلا لذا فإن التنمية السياسية هي ليست رفع للتحديات فقط خاصة تلك تمليها ظرفية زمنية عن أخرى، بقدر ماهي تنسيق في الجهود وتوضيح للرؤى فيما يضبط مكانة القوى السياسية في البناء وتوزيع للأدوار وكثيرا ما تمس التنمية السياسية بناء الدولة أو

---

[1] تشارلز كندل برجر، **أسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية**، مترجم من طرف (أيمن عبد العظيم)،وكالة الصحافة العربية للنشر والتوزيع، مصر،2021، ص9

[2] طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية **الاجتماعية المثال والواقع**، جامعة حلوان للنشر مصر، 2001، ص 37

[3] ملوكة بغاوي، **أزمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية سعيدة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر،2022، ص 42

إصلاح مؤسساتها، وذلك وفقا للمعايير العصر وتحولاته التي تتماشى مع التنمية الإدارية والقانونية لكي تسهم هي الأخرى في بناء صرح للدولة كقيم يتم تغلغلها في مجالات متنوعة ومختلفة تنم عن احكام قبضته على مجريات السلطة [1].

د. التنمية البشرية: هي عملية توسيع خيارات الشعوب من خلال توفير احتياجاتهم غير المحدودة والمتغيرة عبر الزمان والمكان والتي لا تسعى المجرد إبقاء الإنسان على قيد الحياة، بل هي تهدف أساساً إلى أنه يتمتع بحياة طويلة وصحية عن طريق اتاحة الفرص له في أن يمتلك الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق يستفيد من التعليم يكتسب المهارات الأكثر تقدماً يتمتع بصحة جيدة يمتلك الحربة السياسية والمشاركة[2].ويقوم مفهوم التنمية البشرية على ان البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وان التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر[3]

هـ. التنمية الإدارية : يقصد بها أي محاولة لتحسين مستوى الأداء الحالي أو المستقبلي للإدارة من خلال تنمية المعارف وتغيير الاتجاهات وتحسين المهارات[4] .

وتعتبر الجهود التي يجب بذلها بإستمرار لتطوير الجهاز الإداري في الدولة سعيا وراء رفع مستوى القدرة الإدارية عن طريق وضع الهياكل التنظيمية الملائمة لحاجات التنمية، وتبسيط نظم العمل وإجراءاته ومحاولة تنمية سلوك إيجابي لدى الموظفين تجاه أجهزتهم والمتعاونين معها، وتحسين بيئة العمل التي تؤثر في الجهاز الإداري وتتأثر به وذلك لتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية بكفاءة عالية وبأقل التكاليف[5]

---

[1] ميلود عامر حاج، **التنمية السياسية فهم الأصول والتأويلات السياسية بين الدول المتقدمة والدول النامية**، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى ،2022، ص ص 20 ،21

[2] أحمد عبد الآخر، **التنمية والتنمية المستدامة في الخدمة الاجتماعية دراسات وبحوث**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر ،2023، ص 7

[3] سحر عبد الرؤوف سليم وعبير شعبان عبده، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، مصر، الطبعة الاولى، 2014، ص 88

[4] جاري ديسلر، **إدارة الموارد البشرية**،مترجم من طرف (محمد سيد أحمد عبد المتعال)، دار المريخ للنشر، السعودية ،2021، ص 282

[5] جمال رضا حلاوة، **مدخل الى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى،2009، ص 182

ويتم توضيح هذه المجالات في الشكل الآتي:

الشكل رقم (4): مجالات التنمية المحلية

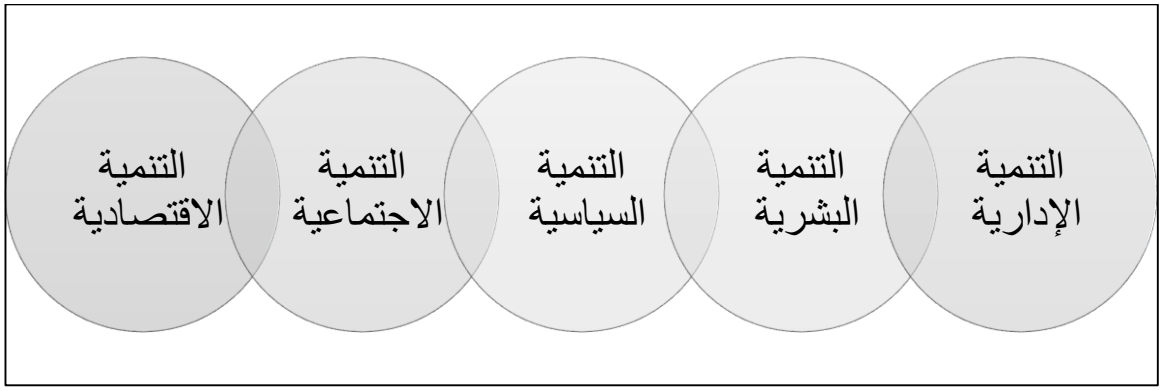

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على المعلومات سالفة الذكر

المبحث الثالث: مرتكزات التنمية المحلية

يتطلب إنجاح التنمية على المستوى المحلي توافر بعض الركائز والمبادئ الأساسية التي لا يمكن إغفالها، وهي كفيلة بتنمية الفرد والمجتمع بهدف بلوغ أهداف العملية التنموية.

المطلب الأول: ركائز والعوامل المتحكمة في التنمية المحلية

يتناول هذا المطلب ركائز التنمية المحلية، ثم نتطرق إلى العوامل المتحكمة فيه والتي تلعب دورا فعالا في بناء وتسيير العملية.

الفرع الأول: ركائز التنمية المحلية

للتنمية المحلية ركائز وعناصر هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية وتتمثل أهم هذه الركائز فيما يلي :

أ. المشاركة الشعبية: تلك المشاركة القائمة على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع المحلي، وهو شعور عقلي وعاطفي وخلقي، أنها مشاركة من الأفراد والجماعات والقيادات في كل ما يتصل بالحياة في المجتمع المحلي بوجه عام وفي كل ما يتعلق بتنمية الموارد المواطنين الإقتصادية والإجتماعية والفكرية بوجه خاص، بحيث يسهم فيها كل مواطن بما يستطيع أو يملكه

يدافع عنه، ولا مجال فيه لأنانية والذاتية إلا بالقدر الذي يرضى الضمير ويجعل الإنتفاع من نتائج المشاركة إنتفاعا جماعيا عاما[1].

ب. اللامركزية: من الركائز والأسس التي تستند إليها عملية التنمية المحلية، هي سياسة اللامركزية بإعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهويا وإقليميا .

تعد اللامركزية إحدى أهم النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة والحقيقية في التخطيط الإدارة شؤونهم المحلية وللمجتمعات التي يعيشون فيها، بل يمكن القول أنه بدون تطبيق سليم للامركزية لا يمكن تحقيق التنمية المحلية المستدامة، لا سيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة إحتياجات المجتمع وخاصة مع تنامي عدد السكان من ناحية وسوء إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية أخرى[2]

ج. الإعتماد على الموارد المحلية: يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي، حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع إقتصادي كبير في التنمية المحلية، لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن تسيير المشاريع، نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد، وبالتالي الحرية والإستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ، كما أن القادة المحليين بإعتبارهم إحدى الموارد البشرية يكونون أكثر فعالية ونجاحا في تغير إتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة بما يعود بالفائدة على المشاريع التنموية في المجتمع[3].

د. التخطيط المحلي: التخطيط الذي يتم على مستوى المجتمعات المحلية كالمحافظة أو المركز أو القرية، بغرض النهوض بتلك المجتمعات، ويرتبط بتنظيمات الحكم مثل المجالس التنفيذية والمجالس الشعبية، وتراعي فيه ظروف وإحتياجات البيئة المحلية وتنوعها، كما يستمد إتجاهاته من الخطة العامة للدولة مع مراعاة الإحتياجات والإمكانيات المحلية المتوفرة [4].

---

[1] محمد العزازي أحمد إدريس، **العلاقات العامة المعاصرة والاتصالات الإدارية**، المكتبة العلمية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص ص 401،402

[2] احمد محيي خلف صقر، **المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، مصر،2018، ص 64

[3] أمال فاضل، **إدارة التنمية المحلية**، مطبوعة خاصة بمحاضرات قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020/2019، ص 37

[4] أحمد محيي خلف صقر، مرجع سبق ذكره، ص 63

هـ. تدخل الدولة: وذلك من خلال إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا، بإعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدة إعتبارات منها[1] :

- ❖ الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية .
- ❖ القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الإحتكار المحلي والأجنبي .
- ❖ الدولة لديها المقدرة والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج .
- ❖ حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع .
- ❖ الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الإقتصادي إلى وجهة أكثر إحتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة .
- ❖ تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية .
- ❖ ضعف القطاع الخاص المحلي وتفضيله للإستثمار في المجالات ذات العائد الكبير والسريع.
- ❖ تعثر وبطئ عملية الخصخصة سواء عن طريق الإنشاء أو التحويل .

مما سبق نستنتج أن دور الدولة أساسي لتحقيق التنمية مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي القائم.

[1] محي الدين مكاحلية، تعزيز **القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية**، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص 295

الفرع الثاني: العوامل المتحكمة في التنمية المحلية

يمكن حصر هذه العوامل في ما يلي[1]:

أ. البيئة: فالبيئة هي التي تقام عليها التنمية المحلية فهي تفرض بعين الحسبان مجمل الظروف الإقتصادية والإجتماعية، والثقافية والسكانية وحتى التكنولوجية والدينية وهي على سبيل المثال:

- ❖ الموقع الجغرافي: أنه الحيز الذي يتواجد به أفراد المجتمع المحلي وهي تشمل مختلف المرافق الضرورية لحياة الفرد المحلي من معاهد، مدارس، مستشفى...الخ
- ❖ السكان: إذن من يميز من المعقول تصور مجموعة محلية ذات نطاق مكاني معين تخل من الأفراد، فهو عنصر أساسي لوجود المجتمع المحلي، فهو بمثابة نواة الموقع الجغرافي.
- ❖ الدين والعادات والتقاليد: ما من جماعة محلية، مهما كبر أو صغر حجمها تحترم قيمها الإجتماعية من دين وعادات وتقاليد، هذه العناصر الأخيرة قد تكون مساعدة للتنمية المحلية والعكس فقد تكون معول هدم لها.

ب. الفاعلون: نعني بهم بالدرجة الأولى القيادات المحلية، التي تقع فيها عليهم مسؤولية قيادة التنمية المحلية، وتنظيم تجسيدها على أرض الواقع في حدود الخطة المرسومة لها.

ج. الهيكل التنظيمي: يمثل أحد الجوانب الهامة والرئيسية لتنمية، حيث لتنظيم الهيكلي فائدة على حسن أداء وإنجاز المشاريع التنموية، أنه يسمح بتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات والإتصالات الفعالة، في هذه النقطة يمكن الإشارة الى محددات لابد توفيرها في الهيكل التنظيمي المكلف بتحقيق التنمية المحلية في الدول النامية وهي تتمثل في الاتي:

قدرات المواءمة والتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية

- ❖ مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة
- ❖ القدرة على تنمية المجتمع الداخلي
- ❖ الالمام بطرق الادارة الحديثة والاستعداد والقدرة على تطبيقها

---

[1] جمال زيدان، **ادارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص22- 25 (بتصرف)

❖ المرونة والإستعداد لتقبل أفكار جديدة، والقدرة على إستيعابها وتوظيفها

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المحلية

تتمثل مبادئ التنمية المحلية، فيما يلي :[1]

أ. مبدأ الشمول: يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك، تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.

ب. مبدأ التكامل: يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر، بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية والعكس، حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية، فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع، وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية، حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين المادي وغير المادي .

ج. مبدأ التوازن: يعني هذا المبدأ الإهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع إحتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الإقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها من القضايا والإهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها .

د. مبدأ التنسيق: يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو مناسب يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع، وتظافر جهودها وتكاملها بما يمنع إزدواج الخدمة أو تضاربها، لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف، ولهذا تبذل محاولات كثيرة لإعمال مبدأ التنسيق بهدف القضاء على هذه النقائص والتقليل من آثارها.

---

[1] وسيلة السبتي، **تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 23، 2011، ص 296

المطلب الثالث: مراحل التنمية المحلية

هناك عدة مراحل تمر بها عملية التنمية المحلية ...ويمكن أن تسهم مهنة الخدمة الإجتماعية بدور بارز في كل مرحلة من المراحل... ،وهذه المراحل هي[1]:

أ. مرحلة البدء: وهي تتسم خبرة المجتمع المحلي بجهود التنمية و تشكك المجتمع في مقدرته على حل مشكلاته، وتحقيق أهدافه ويرى سكان المجتمع ان الجهة القادرة على حل المشكلات هي "الحكومة" وأنه لاحول ولا قوة لهم في دفع عملية التنمية، ويكون دور الخدمة الإجتماعية موجه ومقصود ومبنى على خطة دقيقة وهادفة من خلال التعرف على أهم المعوقات ...وأكثرها تأثيرا على أفراد المجتمع و اذكاء الثقة لدى أفراد المجتمع بقدرتهم على التغير والوصول إلى أهدافهم ...وإيضاح نوعية المؤسسات التي يمكن ان تساعد افراد المجتمع في الوصول إلى أهدافهم ...كما يمكن توضيح المضار التي سوف تنجم نتيجة عدم الإعتماد على النفس في حل المشكلات وتقديم بعض الأمثلة التي توضح ذلك...بدقة ...وموضعية والأمانة.

ب. مرحلة الانطلاق: حيث يشعر أفراد المجتمع بأنهم يمكنهم تغيير بعض الأوضاع والقيام بالمسؤوليات المسندة إليهم وتحقيق حدة مقاومتهم للتغير، وإن كان هذا الشعور تم ببطء ...إلا أنه لا يتراجع ويسير قدما نحو تحقيق الهدف.

ج. مرحلة الإستقرار النسبي والشعور بقيمة الإنجاز: حيث يصل أفراد المجتمع إلى تحقيق الأهداف التي تحركوا من أجلها ...ثم يبدأ المجتمع في السعي نحو تحقيق أهداف أخرى ...وكلما تحقق هدف كلما شعر المجتمع بقوته وقدرته على الإنجاز، وفي هذه المرحلة تتكون لدى أفراد المجتمع المناسبة في الإستعانة بالمختصين في المجالات المختلفة التي يحتاجون إليها.

د. مرحلة الهبوط التدريجي: حيث يشعر المجتمع أنه قد وصل إلى أكبر قدر من المنفعة "المنفعة الحدية «وقد يولد لديه ذلك نوعا من الملل والإرهاق نتيجة إستنفاذ قدر كبير من الجهد للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف والشعور بأن العائد من التنمية لا يساوى الجهد المبذول كما يمكن توضيح هذه المراحل في الشكل الآتي:

---

[1] رشاد احمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الاولى ،2011، ص ص16-18

الشكل رقم (5): مراحل التنمية المحلية

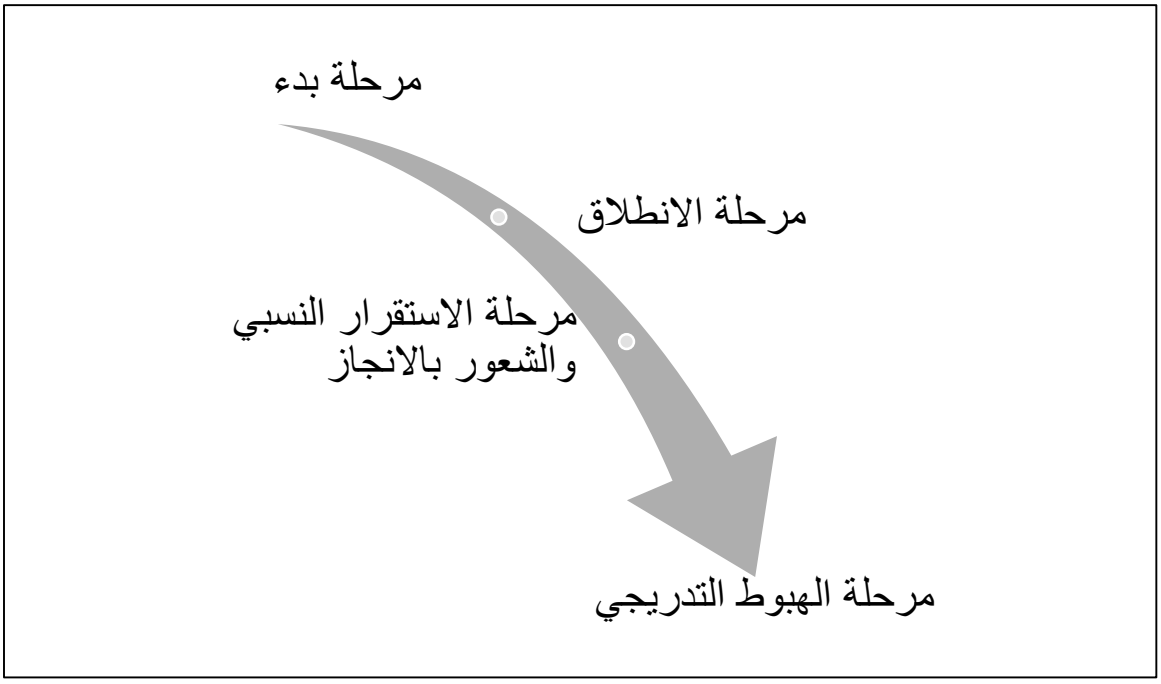

مصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على رشاد احمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الاولى ،2011، ص ص16-18

المبحث الرابع: مقومات ومعوقات التنمية المحلية واستراتيجياتها.

لدراسة هذا المبحث ركزنا عن مقومات التنمية المحلية، التي تلزم لتحقيق الأهداف التنموية، ثم تطرقنا إلى معوقات التنمية المحلية التي تعمل على تعثرها، ثم السياسات والإستراتيجيات التي توجه السلوك والجهد التنموي في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات المحلية القومية.

المطلب الأول: مقومات التنمية المحلية

تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من المقومات والشروط التي تلزم لتحقيق الأهداف التنموية وترجمة الطموحات إلى واقع ملموس، حيث أن التنمية المحلية ليست مجرد طموحات أو شعارات جوفاء بل هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة والتي تحتاج إلى حلول واقعية، وهذه الحلول الواقعية

لا تتبع من فراغ بل لابد من توافر بعض العوامل الهامة التي تسهم في تفعيل التنمية المحلية وإنجاز أهدافها. ومن أهم مقومات التنمية المحلية ما يلي[1] :

- ❖ تبني القيادة الإدارية والسياسية في الدولة سياسة ثابتة ومدروسة في مجال التنمية المحلية وربطها بفعالية وملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة. إذ إن وجود مثل هذه السياسية العليا هو أمر حيوي حاسم في الدول النامية وبدونه قد تلقى الجهود عند حدودها الدنيا.
- ❖ وجود إرادة شعبية مخلصة تقوم على الإيمان بالأرض والعمل المنتج من أجل تدعيم البنيان الذاتي القائم على استثمار الجهود والإمكانات المحلية بواسطة السكان المحليين وتعاونهم مع السلطات المركزية في الدولة.
- ❖ توفر الإمكانات والمدخلات المحلية وغيرها التي تلزم من أجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية وتشمل هذه الإمكانات ما يلي:
  - توفر مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية وغيرها.
  - توفر العناصر البشرية المؤهلة من السكان المحليين.
  - توفر الإمكانات التكنولوجية والأجهزة والمعدات المساندة والتي تلزم في المجالات التنموية المختلفة وخصوصا الزراعة والصناعة والحرف غيرها.
  - وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية.
  - توفر المواد الخام المحلية واستغلالها بالطريقة الملائمة.
- ❖ ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض ضمن إطار النظامي موحد ومفتوح.
- ❖ الإتصال والإعلام التنموي في مجال الفرص والمحددات.

المطلب الثاني: معوقات التنمية المحلية

هناك الكثير من العوامل التي تعيق التنمية المحلية وتعمل على تعثرها وهي متنوعة فمنها ما هو ثقافي وإجتماعي و سياسي والبعض الآخر إقتصادي, وإداري بالإضافة إلى متغيرات والعوامل المستحدثة كالإرهاب و المناخ...الخ، ومن أهم هذه المعوقات لدينا[1]:

---

[1] نائل عبد الحافظ العوامله، **إدارة التنمية: النظريات –الأسس –التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص ص 156 ،157

أ. معوقات ديموغرافية: وتتجسد في حالة عدم التوازن بين حاجات السكان والموارد الاقتصادية المتاحة، ويحدث عدم التوازن هذا أما جراء الزيادة المطردة في عدد السكان مع عدم الاستغلال الامثل لهذه القوى البشرية، أو لسوء التوزيع الجغرافي للسكان بين المناطق، حيث تكون الكثافة السكانية مرتفعة في مناطق معينة مما يزيد من الأعباء الخدمية، وتكون منخفضة في مناطق اخرى مما يؤدي إلى عدم تحقق الإستغلال الأمثل لمواردها وإمكانياتها المتاحة.

ب. معوقات إجتماعية: وتتمثل في

- ❖ نوع النظام الاجتماعي السائد كنظام الملكية الفكرية والذي قد يشكل عائقا امام البرامج التنموية والتغيير.
- ❖ إنخفاض المستوى الصحي وسوء التغذية وعدم توفر المياه النقية والصرف الصحي، مما يؤثر على القدرة الانتاجية للأفراد.
- ❖ تشغيل الأطفال وعدم تمكن المرأة في عديد المجالات بالصورة المطلوبة غياب مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

ج. معوقات ثقافية: من بينها:

- ❖ عدم المعرفة الجيدة للمخططين للتنمية بالثقافة السائدة في المجتمع، بهدف تأكدهم من جدول وامكانية تطبيق اي مشروع التنموي على هذا المجتمع.
- ❖ ردود أفعال المواطنين المحليين وعدم تقبلهم لبرامج التنمية وسياسة التغيير، خاصة أن كانت تتعارض مع عادتهم ومعتقداتهم السائدة.

د. معوقات اقتصادية ومادية: تتمثل أساسا في عدم توفر التمويل اللازم والكفيل بإقامة الأسس التنموية على مستوى المحليات، إضافة إلى ضعف النسيج الإنتاجي الصناعي وزراعي، وغياب التنوع إقتصادي، وكذا التبعية الإقتصادية للبلدان الأجنبية.

---

[1] أسماء عريبي، تفعيل **دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر: تجارب دول رائدة وسبل الاستفادة منها**، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2023، ص ص 38، 39

هـ. معوقات تنظيمية: وهي مختلف العراقيل الذي تحول دون أداء العمليات التنظيمية لوظائفها، وتتمثل أهم هذه المعوقات في سيادة مصالح الخاصة، ونقص الوعي، وغياب الموضوعية في تطبيق القواعد واللوائح التنظيمية، وسوء تسيير الموارد البشرية والتمسك بالإجراءات الإدارية معقدة.

كل هذه المعوقات من شأنها ان تعيق تحقيق اهداف التنمية المحلية.

المطلب الثالث: إستراتيجيات وسياسات التنمية المحلية

يمكن أن تقوم التنمية المحلية على واحدة أو أكثر من السياسات والإستراتيجيات التي توجه السلوك والجهد التنموي في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات المحلية والقومية، وتنبثق السياسات والإستراتيجيات الملائمة من البيئة المحيطة بالخطط والبرامج التنموية .حيث أنها لا تأتي من فراغ بل تنطلق من الواقع العملي وما فيه من خصائص إقتصادية وسياسية وإجتماعية وإدارية وغيرها .وبالتالي لابد من تبني الإستراتيجيات والسياسات التنموية الملائمة للظروف البيئة المحلية والقومية المترابطة، وفيما يلي بعض هذه الإستراتيجيات أو السياسات [1]:

- التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي من خلال قيام الحكومة المركزية بوضع الخطط الملائمة لكافة أقاليم الدولة وتكليف جهات محلية بتنفيذ هذه الخطط أو الإلتزام بها في أي مجال من مجالات التنموية، وقد تكون مثل هذه الإستراتيجية ملائمة في حالة عجز الإمكانات المحلية وتخلفها العام خصوصا في مجال الكفاءات البشرية أو المالية أو تكنولوجية أو غيرها.
- المشاركة المتوازنة في الجهود التنموية وبمختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والرقابة المستمرة، وقد تكون هذه الإستراتيجية ملائمة في حال توفر إمكانات محلية جيدة بما فيها القدرات البشرية والوعي الإجتماعي والسياسي وتوفر مصادر المالية وغيرها.
- اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية، وقد تكون هذه الإستراتيجية ملائمة في مراحل متقدمة من التنمية القومية الشاملة حيث قد تظهر أسباب عملية وفكرية وسياسية تدعو لذلك،

[1] نائل عبد الحافظ العواملة، مرجع سبق ذكره، ص ص 157، 158

فعندما ينعقد المجتمع وينمو ويتطور بدرجات عالية وعندما تتوفر الإمكانات المحلية المناسبة قد يكون مثل هذا التوجه اللامركزي عمليا وناجحا.

أن إختيار الإستراتيجية التنموية الملائمة للبيئة المحلية والوطنية محصلة لتفاعل وعوامل إقتصادية وإدارية وسياسية وإجتماعية وفكرية وثقافية وبيئية عديدة ومترابطة.

الخلاصة:

لقد قمنا في هذا الفصل بدارسة أهم الأسس النظرية التي تدور حولها التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، حيث كانت الإنطلاقة من دراسة الجانب النظري للتنمية من خلال تسليط الضوء على مبادئها وخصائصها ومختلف التعاريف التي تناولت هذا الموضوع بالإضافة إلى مستوياتها وكذا الغاية منها.

ثم قمنا بتسليط الضوء على التنمية المحلية ووجدنا أنها أسلوب يتم من خلاله تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين والسلطات العمومية للرفع مستويات التجمعات المحلية من جميع الجوانب، ووجدنا أيضا أن للتنمية المحلية مجموعة من العوامل متحكمة فيها، وكذا مراحل تمر بها ومقومات تقوم عليها ومعوقات تواجهها سواء على الصعيد الاقتصادي والثقافي والتنظيمي والاجتماعي، وفي الأخير حاولنا إبراز أهم السياسات والإستراتيجيات التي تم تبنيها في التنمية المحلية.

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية المحلية بولاية قالمة

تمهيد

بعد ما تقدمنا بعرضه سابقا ضمن الفصول النظرية لهذه المذكرة نقوم من خلال هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع من خلال توجهنا للمديرية الصناعة على مستوى ولاية قالمة. محاولين من خلال ذلك إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا على النحو التالي:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمديرية الصناعة بولاية قالمة

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثالث: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولاية قالمة

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمديرية الصناعة بولاية قالمة

نهدف من خلال هذا المبحث إلى تقديم عام لمديرية الصناعة بدءا من نشأتها، مرورا إلى أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها والمهام التي تقوم بها.

المطلب الأول: التعريف بالمديرية الصناعة لولاية قالمة

قمنا في هذا المطلب بتقديم نبذة تاريخية عن مديرية الصناعة (الفرع الأول) ثم تطرقنا إلى مهامها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن مديرية الصناعة

أنشئت مديرية الصناعة التي كانت تسمى مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في سنة 2003، والتي عرفت تعديلات هيكلية وتنظيمية المتمثلة فيما يلي:

- الأول: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-442 المؤرخ في 29 نوفمبر 2003 المتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها[1].
- الثاني: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-21 المؤرخ في 23جانفي 2014 المتضمن إنشاء مديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار[2].
- الثالث: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-15 المؤرخ في 22يناير 2015 المتضمن إنشاء مديرية الصناعة والمناجم ومهامها وتنظيمها[3].

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 03-442 المؤرخ في 29 نوفمبر 2003 المتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، الصادرة 30 نوفمبر 2003، ص04

[2] مرسوم تنفيذي رقم 14-21 المؤرخ في 23 جانفي 2014 المتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، الصادرة 02 فيفري 2014، ص8

[3] مرسوم تنفيذي رقم 15-15 المؤرخ في 22يناير 2015 المتضمن إنشاء مديرية الصناعة والمناجم ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة 29 جانفي 2015، العدد 04، ص30

- ❖ الرابع: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22–78 المؤرخ في 19 فيفري 2022 المتضمن إنشاء المديرية الولائية للصناعة. حيث تم تحويل مصلحة المناجم والمراقبة التنظيمية إلى المديرية الولائية للطاقة والمناجم[1].

الفرع الثاني: مهام مديرية الصناعة:

تنقسم المهام داخل مديرية الصناعة إلى مهام عامة وخاصة حسب كل مصلحة وتتغير هذه المهام حسب كل مرسوم تنفيذي يقضي بتغير المصالح والهياكل التنظيمية.

أ. مهام عامة:

- ❖ دعم التنافسية الصناعية من خلال متابعة التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتقييس والقياسة والأمن الصناعي.
- ❖ مرافقة مؤسسات القطاع على تحقيق أهدافها في ميدان التنافسية الصناعية من خلال ترقية الابتكار وتثمين الكفاءات.
- ❖ اقتراح كل تدبير يهدف إلى المحافظة على النسيج الصناعي وتطوير وترقية الاستثمار.
- ❖ تنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل المتعلقة بدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ المساهمة في ممارسة مهام السلطة العمومية والخدمات العمومية في مجال المراقبة التنظيمية.
- ❖ السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بنشاطات القطاع بتنسيق مع الجهات المعنية.
- ❖ السهر على جمع ونشر المعلومات الخاصة بنشاطات القطاع.
- ❖ دعم النشاطات المتعلقة بالإحصاء والأنظمة المعلوماتية والرقمنة.
- ❖ تعزيز وتطوير بنك معطيات القطاع الصناعي والمساهمة في تحقيق رؤية تطوير القطاع.
- ❖ السهر على تحقيق أهداف السياسة الصناعية وترقية الاستثمار.
- ❖ السهر على تنفيذ ومتابعة الإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات أمام مختلف الجهات القضائية والمساهمة في الوقاية منها.

ب. مهام الخاصة:

[1] مرسوم تنفيذي رقم 22-78 مؤرخ في 19 فيفري 2022، المتضمن إنشاء مديرية الولائية للصناعة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادرة 1 مارس 2022، ص07

- ❖ مصلحة إدارة الوسائل:
  - إعداد وتجسيد وتقديم مخطط التكوين.
  - خدمات تسير الميزانية وتنفيذيها.
  - تسيير الممتلكات المنقولة والعقارية وصيانتها.
- ❖ مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
  - المساهمة في انجاز خارطة تموقع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
  - دعم أنشطة الحركة الجمعوية المهنية والفضاءات الوسيطة والمؤسسات من خلال علاقتها مع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
  - دراسة واقتراح كل تدبير لدعم والتشجيع على إنشاء المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ مصلحة ترقية الاستثمار والتطور الصناعي ومتابعة مساهمات الدولة:
- ❖ المساهمة في تحسين محيط الاستثمار.
- ❖ المساهمة في تطوير المهن الصناعية.
- ❖ ضمان التنسيق بين المؤسسات الصناعية والمؤسسات المكلفة بالتشغيل والتكوين.
- ❖ مصلحة التقييس والقياسة والأمن الصناعي:
  - السهر على تطبيق الإجراءات التنظيمية الخاصة بمطابقة المنشآت الصناعية قبل تشغيلها.
  - المساهمة في كل عملية تهدف إلى التخفيض من مخاطر التلوث الصناعي وحماية البيئة.
  - السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بتسيير الموارد الخاضعة إلى التنظيم الخاص.

المطلب الثاني: أهداف مديرية الصناعة

- ❖ تهدف إلى استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال من طرف المؤسسات الصناعية.
- ❖ تهدف إلى تحسين مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصولها على التمويلات الملائمة.
- ❖ تهدف إلى تطبيق برامج تأهيل المؤسسات ومتابعة تقييم إنجازاتها.
- ❖ تهدف إلى ترقية الاستثمار ومراقبة المطابقة.
- ❖ تهدف إلى دعم أنشطة الحركة الجمعوية المهنية والفضاءات الوسيطة والمؤسسات بالاتصال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة

يضم الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة مكتب المدير ثم مكتب الأمانة العامة، وتتشكل المديرية من أربعة (04) مصالح وثمانية (08) مكاتب ومهام كالتالي:

أ. **مصلحة إدارة الوسائل:** وتضمن مكتبين:

- ❖ مكتب المستخدمين والتكوين ومكتب الميزانية والوسائل وأنظمة الإعلام والتوثيق

ب. مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتضم مكتبين:

- ❖ مكتب تشجيع إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ مكتب دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج. **مصلحة ترقية الاستثمار والتطور الصناعي ومتابعة مساهمات الدولة:** وتضم مكتبين:

- ❖ مكتب التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.
- ❖ مكتب متابعة مساهمات الدولة.

د. **مصلحة التقييس والقياس ومراقبة المطابقة:** وتضم مكتبين:

- ❖ مكتب متابعة التقييس والقياس.
- ❖ مكتب الامن الصناعي ومراقبة المطابقة.

تسير وتنظم المديرية عملها وتدير مهام أقسامها من خلال الهيكل التنظيمي الآتي:

الشكل رقم(6): الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة

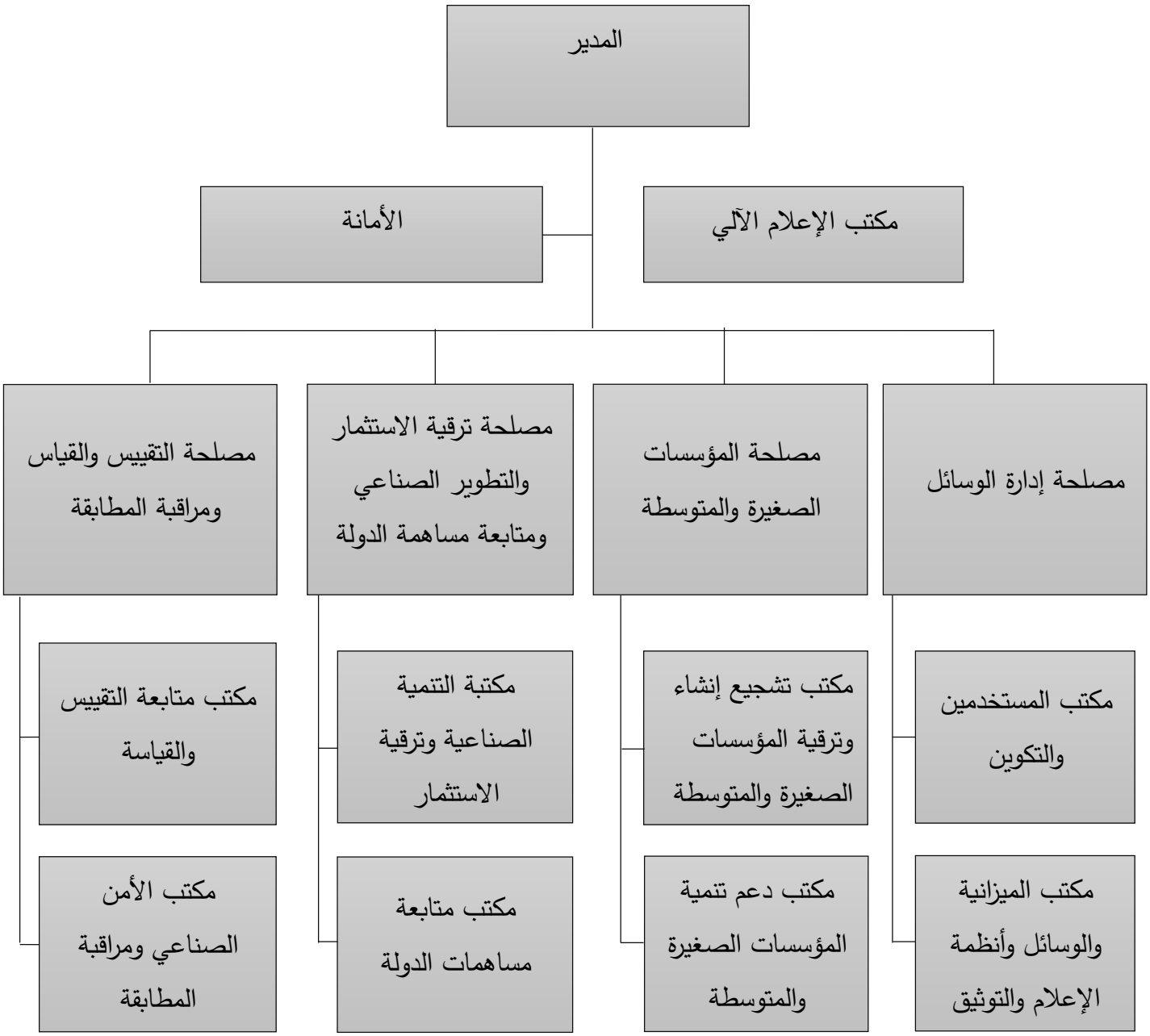

المصدر: وثائق مقدمة من مديرية الصناعة بولاية قالمة

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أعطت الدولة الجزائرية أولوية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكان هذا مع بداية مطلع التسعينات، ليزداد الاهتمام بها أكثر خلال السنوات الأخيرة من خلال اصدار العديد من القوانين التشريعية والتنظيمية وخاصة القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر، فقد شهدت هذه المؤسسات تطورا سريعا وملحوظا في عددها خلال السنوات الأخيرة وذلك نتيجة الظروف المهيأة والدعم الذي تلقته من قبل السلطات الجزائرية.

المطلب الأول: نشأة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد مرّ قطاع المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بثلاث مراحل:

أ. **مرحلة الاولى من 1962 الى 1982:** حيث كان الاقتصاد الجزائري موجها وكانت الدولة هي المالك الرئيسي لكل الثروات بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية الكبيرة مثل المؤسسات (sonelec, sonscom) ولم تأخذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيزا من الاهتمام لدى الدولة، وكان القطاع الخاص ممثلا في المؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة او الحرفية منها [1] ،ذلك ان المجال كله كان مفتوح وضمن اطر محددة امام الاستثمار الاجنبي في ظل ما نصت عليه القوانين التالية:

- القانون رقم 63_277 بتاريخ 26جويلية 1963 المتعلق برأس المال الاجنبي[2] ويقوم على تعريف عن المبدئ التي يقوم عليها تدخل رأس المال بتحديد الضمانات والمنافع الممنوحة لرأس المال الخاص سواء أجنبيا أو وطنيا .
- القانون رقم 66_284بتاريخ 15 سبتمبر 1966[3] المتضمن قانون الاستثمارات هذا القانون يحدد الاطار الذي ينظم بموجبه تدخل راس المال الخاص لمختلف فروع نشاط الاقتصادي .

ب. **مرحلة الثانية من 1982الى 1995:** وهي فترة الاصلاحات واعادة هيكلة المؤسسات، وفي هذه المرحلة بدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اصبحت التشريعات التنظيمية المتعلقة بالاستثمارات تشهد مرونة اتجاه الاستثمار الخاص وذلك من خلال مايلي:

---

[1] بن عنتر عبد الرحمان، واقع الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الاول ،2008، ص153

[2] القانون رقم 63_277المؤرخ في 26جويلية 1963المتعلق برأس المال الاجنبي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، الصادرة في 2اوت 1963، ص744

[3] القانون رقم 66_284المؤرخ في 15سبتمبر 1966المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، الصادرة في 17سبتمبر 1966، ص1202

- القانون رقم 82_11بتاريخ 21اوت 1982المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني[1]
- القانون رقم 86_13بتاريخ 19اوت 1986المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها[2]
- القانون رقم 88_25بتاريخ 12جويلية 1988المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية [3]
- القانون رقم 90_10 المتعلق بالنقد و القرض[4]
- المرسوم التنفيذي رقم 93_12 المتعلق بترقية الاستثمارات [5]

ج. **المرحلة الثالثة من 1995 الى يومنا هذا:** تميزت هذه المرحلة بعودة الاستقرار السياسي والأمني وتحسن الاوضاع الاقتصادية في الجزائر، وتجسد ذلك من خلال القوانين التالية:

- الامر رقم 01_03 بتاريخ 20 اوت 2001 متعلق بتطوير الاستثمار حيث حدد نظام الامر الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والاجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة لسلع والخدمات، وكذا الخدمات التي تنجز في اطار منح الامتياز أو الرخصة [6].
- القانون رقم 04-21 بتاريخ 29 ديسمبر 2004 المتضمن قانون المالية لسنة 2005 الذي نص على انشاء صندوق لدعم الاستثمار لتشغيل قصد تمويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة[1] .

---

[1] القانون رقم 82_11المؤرخ في 21 اوت 1982المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة في 24 سبتمبر1982، ص1693

[2] القانون رقم 86_13المؤرخ في 19اوت 1986المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادرة في 27 اوت1986، ص1476

[3] القانون رقم 88_25المؤرخ في 12جويلية 1988المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة في 13جويلية 1988، ص1031

[4] القانون رقم 90_10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة في 18افريل 1990، ص518

[5] المرسوم التنفيذي رقم 93_12 المؤرخ في 5 اكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة في 10 اكتوبر1993، ص3

[6] الامر رقم 01_03 المؤرخ في 20اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في 22 اوت 2001، ص4

- المرسوم التنفيذي رقم 08_98 بتاريخ 24 مارس 2008 المتعلق بشكل التصريح بالاستثمار الذي يبدي المستثمر من خلاله رغبته في انجاز استثمار في نشاط اقتصادي لإنتاج السلع و الخدمات[2].
- القانون رقم 16_09 بتاريخ 3 اوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار يهدف إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والاجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة لسلع والخدمات [3]
- القانون رقم 02_17 بتاريخ 10 جانفي 2017 الذي يتضمن قانون توجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يهدف هذا القانون الى تعريف (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) [4].

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال (الفرع الأول) وإلى عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرع الثاني)

الفرع الأول: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال المعطيات التي تقدمها وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني نجد أن هناك تغيرات في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة إلى أخرى حيث تتفوق تشكيلة المؤسسات الخاصة على المؤسسات العامة والتي تمثل هذه الأخيرة بنسبة ضئيلة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة زيادة مؤسسات القطاع الخاص وخوصصة مؤسسات قطاع العام.

سنوضح من خلال الجدول الموالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2013 إلى سنة 2022.

---

[1] القانون 04_21 المؤرخ في 29 ديسمبر 2004 المتضمن قانون المالية 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85، الصادرة في 30ديسمبر 2004، ص3

[2] المرسوم التنفيذي رقم 08_98 المؤرخ في 24 مارس 2008 المتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب ومقرر من منح المزايا وكيفيات ذلك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة في 26 مارس 2008، ص3

[3] قانون رقم 16-09 مؤرخ في 3 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة 03 أوت 2016، ص18

[4] القانون 02-17، مرجع سبق ذكره، ص04

الجدول رقم (3): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2013-2022)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	نسب التطور %
2 013	777 259	557	777 816	/
2 014	851 511	542	852 053	**9,54**
2 015	934 037	532	934 569	**9,68**
2 016	1 022 231	390	1 022 621	**9,42**
2 017	1 074 236	267	1 074 503	**5,07**
2 018	1 141 602	261	1 141 863	**6,26**
2 019	1 193 096	243	1 193 339	**4,50**
2 020	1 230 844	229	1 231 037	**3,15**
2 021	1 286 140	225	1 286 365	**4,50**
2 022	1 359 580	233	1 359 803	**5,70**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات إحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني

من خلال الجدول نلاحظ ان تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، حيث تبين لنا التطور الملحوظ للمؤسسات من سنة 2013 بحوالي 777816 مؤسسة الى غاية سنة 2022 بحوالي 1359803 مؤسسة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (7): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2013-2022)

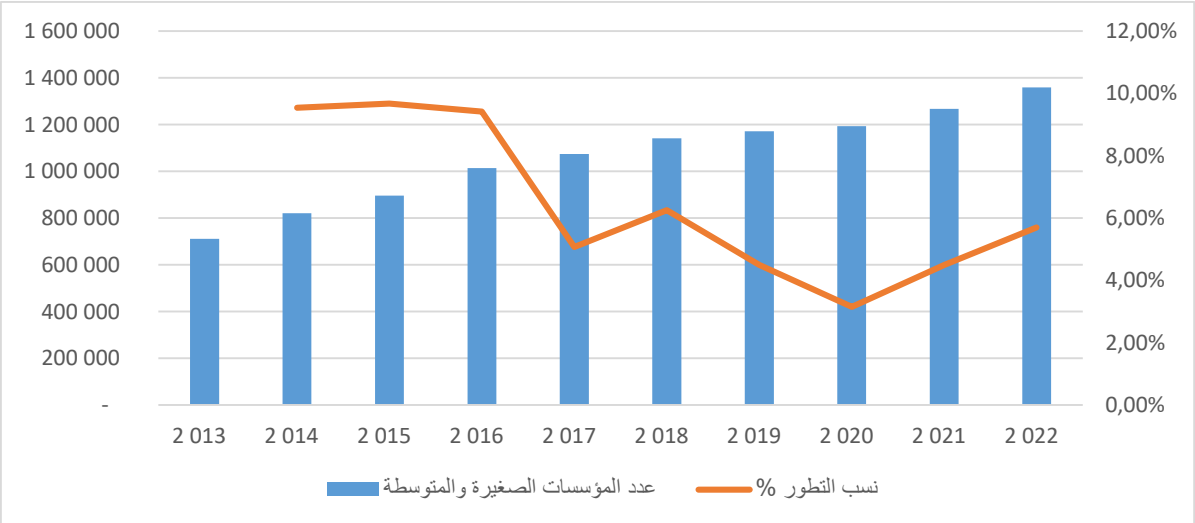

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول(3)

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 الى نهاية سنة 2022، اتسم بالارتفاع والانخفاض.

الفترة من 2014 ،2015، 2016: تميزت هذه الفترة بشبه ثبات لنسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كانت محصورة بين النسب (9,54%،9,68%،9,42%) على التوالي.

في سنة 2017 تميزت هذه الفترة بانخفاض بنسبة 5,96% وهذا راجع إلى السياسات المتبعة من طرف الدولة التي اعتمدت سياسات إعادة الهيكلة والخوصصة بالإضافة إلى ضعف تمويل الدولة نتيجة لسياسة التقشف التي اعتمدتها الدولة نتيجة انخفاض المستمر لأسعار البترول التي أثرت على نمو هذه المؤسسات

في سنة 2018 تميزت هذه الفترة بإرتفاع نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كانت بالنسبة 6,27% وهذا راجع الى ارتفاع التدريجي في أسعار البترول.

من سنة 2019 إلى 2020 تميزت هذه الفترة بانخفاض حاد في نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب تقدر بـ 4,50% و3,15% على التوالي وهي أكثر نسبة انخفاضا في تطور الم ص م، ويرجع هذا إلى عدم وجود استقرار السياسي في البلاد بالإضافة إلى جائحة كورونا وما أنجرى عنها لفترة من تعليق للعديد من الأعمال في مختلف القطاعات، مما أثر سلبا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أصبح الجزء الأكبر من الخزينة العمومية للدولة يوجه نحو تخفيف من هذه الجائحة.

من سنة2021 إلى 2022 اتسمت هذه الفترة بارتفاع مستمر لنسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1,83% إلى غاية 6,81% وذلك راجع الى دعم القوي الذي أعطته الدولة الجزائرية لهذا القطاع من خلال تسهيل إجراءات الحصول على القروض، وبالتالي تشجيع المستثمرين الشباب على انشاء هذه المؤسسات، والتحفيزات الجبائية المتبعة في تنمية وإنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية لإنشائها.

رغم هذا يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر مفتاح النمو الاقتصادي والتنمية المحلية ويحتاج دائما إلى إصلاحات مستمرة.

الفرع الثاني: عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2013-2022)

لقد لعب القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في التشغيل، حيث ازدادت نسبة التشغيل في هذا القطاع مع مرور سنوات، وهذا ما نوضحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (4): عدد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2013 إلى 2022.

السنوات	عدد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		المجموع
	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	
2013	1 953 636	48 256	**2 001 892**
2014	2 110 665	46 567	**2 157 232**
2015	2 327 293	43 727	**2 371 020**
2016	2 511674	29 024	**2 540 698**
2017	2 632 018	23 452	**2 655 470**
2018	2 702 067	22 197	**2 724 264**
2019	2 864 566	21 050	**2 885 651**
2020	2 968 618	20 898	**2 989 516**
2021	3 114 860	20 108	**3 134 968**
2022	3 288 213	19 608	**3 307 821**

مصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني

من خلال جدول تطور في عدد العمال الموجودين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي هي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، فمن 2001892 عامل في سنة 2013 الى عدد 3307821 عامل في سنة 2022، وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (8): عدد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2013-2022)

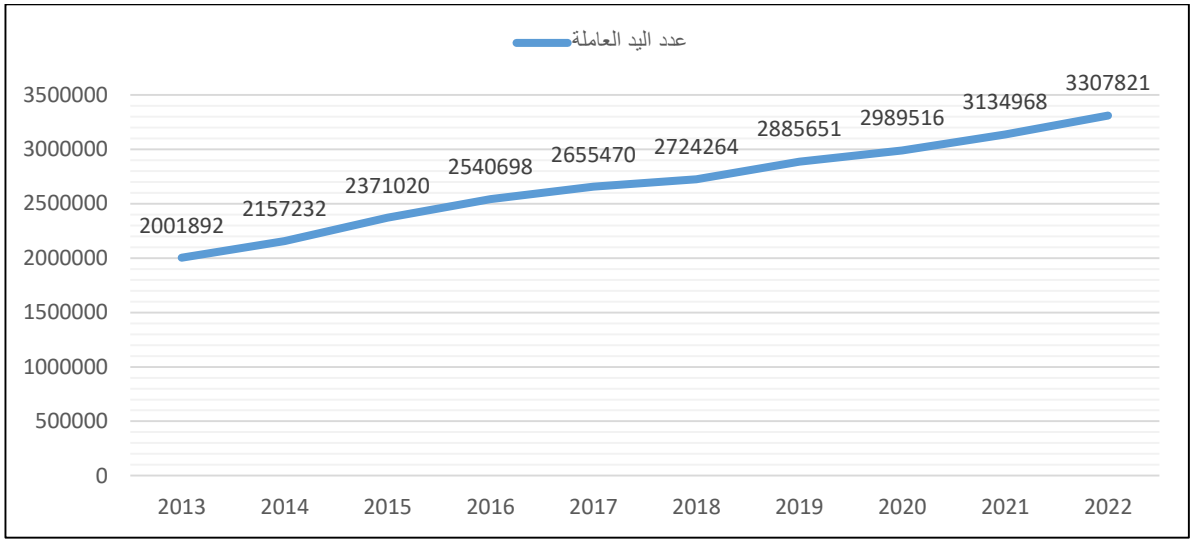

مصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 4

أما من خلال الشكل الموالي نبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل مع مرور السنوات، فنلاحظ أن نسبة المساهمة في التشغيل في تزايد مستمر بين فترة 2013 إلى 2022.

الشكل رقم (9): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل (2013-2022)

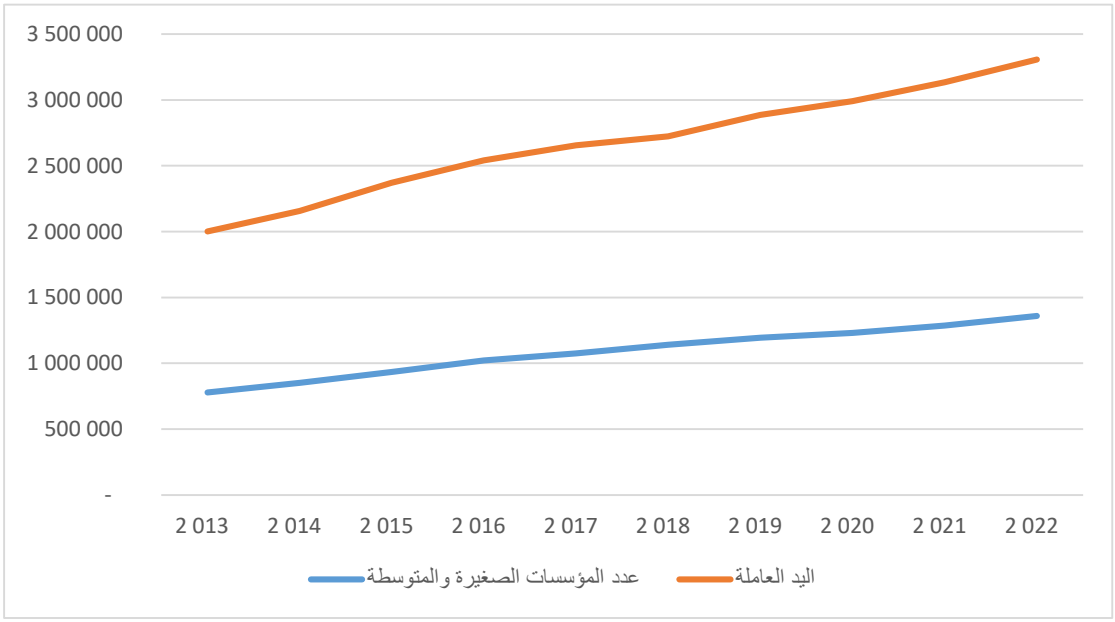

مصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على الجدول 3 و4

هذا الشكل يوضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في توفير مناصب الشغل، وتقليص حجم البطالة، وهذا نتيجة للتدابير التي قامت بها الحكومة من تشجيع رؤساء المؤسسات لفتح

مناصب عمل جديدة، وتقديم التحفيزات من أجل ذلك، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي تساهم في خلق مناصب وبالتالي تقليص حجم البطالة.

المطلب الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط والجهات الجغرافية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط من خلال (الفرع الأول) وإلى توزيعها حسب الجهات الجغرافية للوطن من خلال (الفرع الثاني) .

الفرع الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف فروع قطاع النشاط الاقتصادي، ويختلف هذا التوزيع من قطاع الى اخر وذلك حسب النشاط الاكثر ممارسة واهمية بالنسبة لدولة، والجدول الموالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2013 الى 2022.

الجدول رقم (5): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط (2013-2022)

	الفلاحة	الطاقة والمناجم والخدمات ذات صلة	البناء والاشغال العمومية	الصناعات التحويلية	الخدمات	الحرف	المجموع
2 013	4 863	2 259	154 910	75 527	345 619	194 638	**777 816**
2 014	5 038	2 439	159 625	79 816	397 083	208 052	**852 053**
2 015	5 805	2 647	168 595	83 862	456 518	217 142	**934 569**
2 016	6 227	2 848	174 929	89 697	513 675	235 245	**1 022 621**
2 017	6 679	2 960	179 391	94 953	548 198	242 322	**1 074 503**
2 018	7 168	2 985	185 137	99 938	585 983	260 652	**1 141 863**
2 019	7 481	3 066	190 170	103 693	614 375	274 554	**1 193 339**
2 020	7 690	3 115	193 964	106 121	631 459	288 724	**1 231 073**
2 021	8 010	3 243	199 331	109 991	662 185	303 605	**1 286 365**
2 022	8 404	3 371	204 452	115 992	703 499	324 085	**1 359 803**
المجموع	67 365	28 933	1 810 504	959 590	5 458 594	2 549 019	**10 874 005**
النسبة%	0.62	0.26	16.65	8.82	50.20	23.45	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني

تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطاتها في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أغلبية تمركز هذه المؤسسات في القطاع الخدماتي، ثم يليه قطاع الحرف ثم قطاع البناء والاشغال العمومية، يليه قطاع الصناعات التحويلية وفي الأخير نجد قطاع الفلاحة وقطاع الطاقة والمناجم والخدمات ذات صلة، والشكل الموالي يبين توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط للفترة الممتدة من 2013 الى 2022.

الشكل رقم (10): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط (2019-2022)

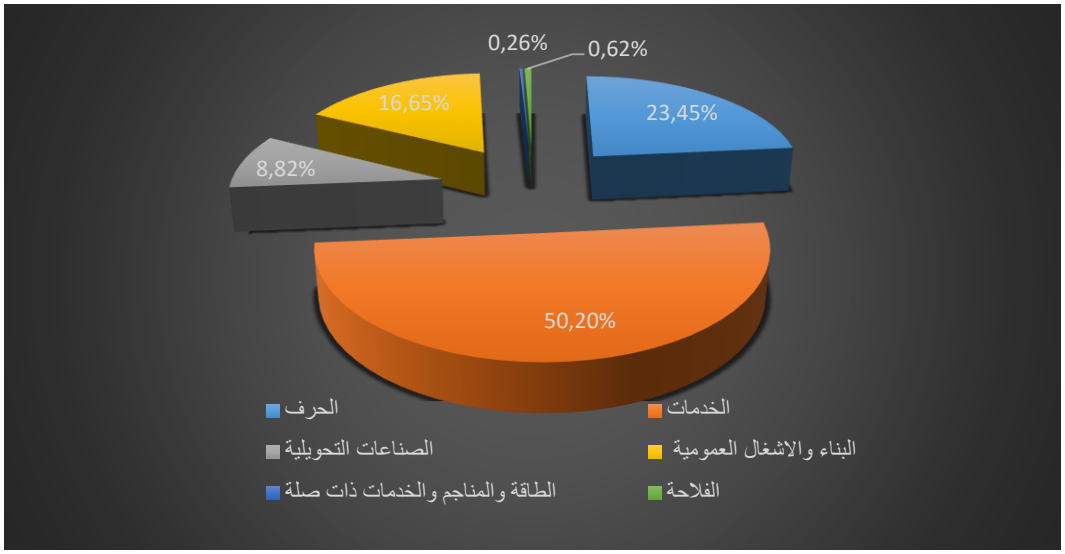

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 5

من الشكل اعلاه نلاحظ بوضوح التباين الموجود في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط، حيث أن نصف هذه المؤسسات تنشط في قطاع الخدمات بنسبة 50,20% وهي في زيادة مستمرة من سنة الى أخرى، وهذا يدل على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط بالإضافة الى انخفاض درجة المخاطرة في هذا المجال، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الحرف بنسبة 23,45% وقطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة 16,65%، وبالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فإنه ينشط بنسبة ضعيفة تقدر ب 8,82% وهذا راجع الى عزوف الشباب عن التوجه نحو المشاريع الصناعية نظرا لكثرة المشاكل التي يواجهونها في هذا القطاع (من حيث الامكانيات الكبيرة التي يحتاجها القطاع الصناعي) ، وكادت تنعدم في قطاع الفلاحة و قطاع الطاقة والمناجم والخدمات ذات صلة بنسب 0,62% و 0,26% على التوالي.

ويفسر ارتفاع نسب نشاط قطاع الخدمات لكون الأنشطة الخدماتية لا تتطلب تكاليف باهضة والكفاءات متخصصة، كما أنها تحقق أرباح كبيرة في وقت قصير لأصحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية

تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع جهات الوطن، ولكن تختلف كثافتها من منطقة الى اخرى، وذلك حسب الطبيعة المناخية لهذه المناطق والكثافة السكانية لها والامكانيات المتاحة امام المستثمرين لإنشاء واقامة المشاريع بها، والجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمختلف جهات الوطن من بداية سنة 2013 الى نهاية سنة 2022:

الجدول رقم (6): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية (2018-2022)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع	النسبة %
الشمال	994660	830438	856779	894882	945153	4521885	**69,57%**
الهضاب العليا	251029	262340	270736	283416	300745	1368244	**22,02%**
الجنوب	96174	100561	103558	108068	113905	521866	**8,41%**
المجموع	**1141863**	**1193339**	**1231073**	**1286365**	**1359803**	**6411995**	**100,00%**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني

ونمثل النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق في الشكل الاتي:

الشكل (11): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية (2018-2022)

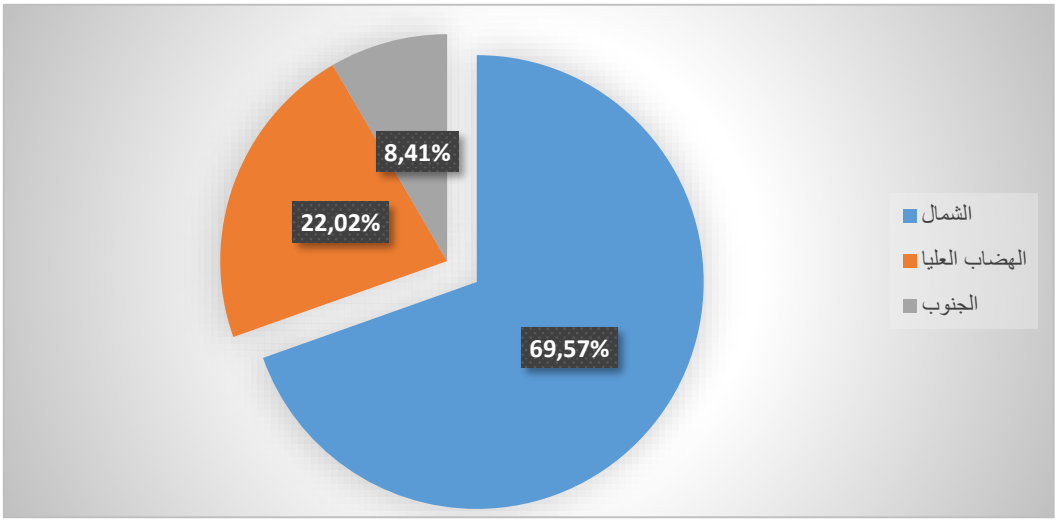

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم 6

نلاحظ من خلال الشكل تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أغلبيتها في الجهة الشمالية بنسبة 69,57% ، وهذا نظرا لتوفر الشروط المناسبة للعمل بالإضافة الى الظروف المناخية الجيدة وتوفر مختلف الامكانيات والقرب من الهيئات الادارية، في حين تقدر نسبة هذه المؤسسات في الهضاب العليا ب 22,02% من اجمالي المؤسسات اي تقريبا نصف قيمة المؤسسات المتواجدة في الشمال، اما الجهة الجنوبية فتتمركز بها حوالي 8,41% من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع لظروف المناخية الصعبة وقلة الامكانيات على خلاف الجهة الشمالية من البلاد.

المبحث الثالث: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة

تطرقنا من خلال هذا المبحث إلى أبرز المساهمات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة من خلال توفير مناصب شغل والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بالولاية، حيث تم الاعتماد على الاحصائيات لتحليلها واستخراج نتائج تأثيرها.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وامتصاص البطالة

لقد لعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في التشغيل، حيث ازدادت نسبة التشغيل في هذا القطاع مع مرور السنوات، وهذا ما نوضحه من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم (7): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل (2018-2022)

السنوات	2 019	2 020	2 021	2 022	2 023
عدد الم ص م	3 332	3 332	3 341	3 349	3 357
مناصب الشغل	14 718	14 718	14 763	14 803	14 843

مصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مديرية الصناعة بقالمة

ونوضح نتائج المتحصل عليها من الجدول السابق، من خلال الأعمدة البيانية المتمثلة في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى غاية 2023 كما هي موضحة:

الشكل رقم (12): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2023-2019)

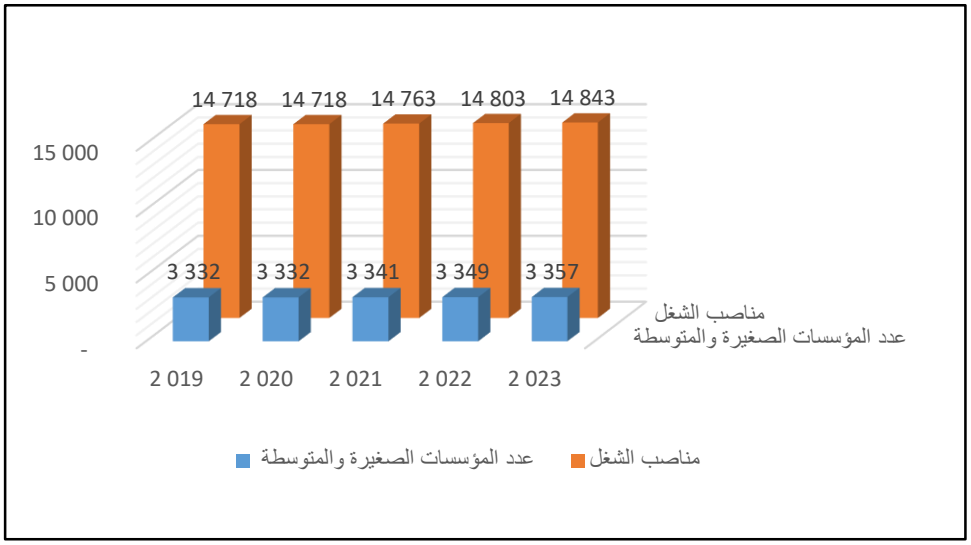

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 7

من خلال الشكل نلاحظ زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نلاحظ خلال الفترة 2019 و2020 ثبات في عدد العمال والمؤسسات الصغيرة وهذا راجع إلى جائحة كورونا.

ونلاحظ على مدار السنوات الأخيرة (2023،2022،2021،2020) ارتفاع بشبه ثابت في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد العمال وهذا راجع الى ضعف تمويل هذه المؤسسات من طرف الهيئات الدعم بولاية قالمة، بالإضافة إلى افتقارها للخدمات والمرافق الاجتماعية الضرورية والهياكل القاعدية، وهي عوامل تؤثر على جذب وتشجيع المستثمرين خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يحتاج إلى دعم ومرافقة.

وبالتالي يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في تخفيض البطالة، من خلال قدرتها على توفير عدد من مناصب الشغل، إلا أن هذه العلاقة لا تعبر بالضرورة على النمو الحقيقي لمناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنما يرتبط أساسا بطبيعة توجه هذه المؤسسات، وللإشارة إلى نقطة مهمة في بعض الحالات نجد زيادة معتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين تكون زيادة ضئيلة لمناصب الشغل، فيعود السبب الى عدم التصريح الكلي بعدد العمال الموجودين فعلا من قبل بعض المؤسسات، وذلك بغية التهرب من الأعباء الضريبية والتأمينية، وهذا ما ينقص من فعالية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وتخفيض من البطالة.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استقرار وتلبية احتياجات سكان الولاية

قمنا في هذا المطلب بإبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استقرار السكان بالولاية في (الفرع الأول) أما (الفرع الثاني) يتمثل في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية احتياجات السكان بالولاية.

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استقرار السكان بالولاية.

يختلف عدد سكان ولاية قالمة من منطقة إلى أخرى بسبب العوامل الطبيعية والعوامل البشرية التي تؤثر في عدد السكان وتوزيعهم، وعرفت الولاية هجرة لسكانها من البلديات الريفية نحو البلديات الحضرية، بحثا عن العمل وظروف معيشية أفضل، الأمر الذي أدى إلى زيادة في الكثافة السكانية بالبلديات الحضرية وانخفاضها بالبلديات الريفية، والجدول الموالي يوضح توزيع أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البلديات للولاية.

الجدول رقم (8): توزيع أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات للولاية.

البلديات	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
	العدد	التشغيل
قالمة	**8**	570
بن جراح	**1**	95
الفجوج	**9**	1121
بوعاتي محمود	**2**	335
هيليوبوليس	**2**	80
قلعة بوصبع	**2**	97
النشماية	**1**	19
مجاز عمار	**2**	22
وادي الزناتي	**7**	89
برج الصباط	**1**	15
تاملوكة	**1**	25
بلخير	**14**	496
بومهرة أحمد	**7**	199
الدهوارة	**1**	160
بوشقوف	**4**	154
وادي فراغة	**2**	106
عين بن بيضاء	**2**	71
المجموع	**64**	3654

مصد: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية الصناعة بقالمة

من خلال الجدول أعلاه الممثل لتوزيع أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات قالمة، نلاحظ وجود17 بلدية من أصل 34 بلدية، التي بدورها تحتوي على مؤسسات صغيرة ومتوسطة تساهم في توفير مناصب الشغل للبطالين وتحد من انتشار الفقر وتساهم في تحسين مستوى المعيشي، الأمر الذي أدى إلى جذب السكان الى هذه البلديات.

وفي الأخير يمكن القول أن الانخفاض في الكثافة السكانية بالبلديات الريفية راجع إلى ضعف الأنشطة الاقتصادية خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأوضاع الاجتماعية بسبب العزلة والتخلف في هذه البلديات.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية احتياجات السكان بالولاية.

من أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محلية النشاط، فهي تسعى لاستغلال الموارد المحلية بغرض تلبية احتياجات المنطقة التي تنشط فيها، والنشاط الغالب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية هو النشاط الصناعي، ونظرا لغياب الاحصائيات نكتفي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الصناعي، كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (9): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نشاط الصناعي

البلديات	الصناعات الغذائية		صناعات التلحيم، ميكانيك، الكترونيك		كيمياء وبلاسيك		مواد بناء		صناعات المختلفة	
	عدد وحدات الإنتاج	عدد المشتغلين	عدد وحدات الإنتاج	عدد المشتغلين	عدد وحدات الإنتاج	عدد المشتغلين	عدد وحدات الإنتاج	عدد المشتغلين	عدد وحدات الإنتاج	عدد المشتغلين
قالمة	4	313	1	78	4	32	6	88	2	104
بن جراح	1	3	/	/	/	/	1	91	/	/
هيليوبوليس	1	86	/	/	/	/	1	8	/	/
الفجوج	5	1 053	1	9	2	6	3	30	/	/
بوعاتي محمود	2	343	/	/	/	/	/	/	/	/
قلعة بوصبع	/	/	/	/	1	2	2	65	1	55
النشماية	1	3	/	/	/	/	/	/	/	/
بلخير	9	333	/	/	3	87	1	9	2	71
بومهرة أحمد	1	29	/	/	1	10	4	156	2	53
بوشقوف	2	109	1	25	/	/	1	10	/	/
مجاز صفا	7	32	/	/	/	/	/	/	1	7
وادي فراغة	2	64	/	/	1	40	/	/	/	/
عين بيضاء	1	57	/	/	/	/	1	4	1	10
وادي الزناتي	4	84	/	/	/	/	2	53	/	/
برج الصباط	/	/	/	/	/	/	1	12	/	/
تاملوكة	/	/	/	/	/	/	/	/	1	4
عين صندل	*1*	*3*	/	/	/	/	/	/	/	/
لخزارة	/	/	/	/	/	/	*1*	*3*	/	/
مجاز عمار	*2*	*7*	/	/	/	/	*1*	*5*	/	/
هواري بومدين	*2*	*6*	/	/	/	/	/	/	/	/
الركنية	*4*	*12*	/	/	/	/	/	/	/	/
وادي الشحم	*1*	*3*	/	/	/	/	/	/	/	/
الدهوارة	*1*	*178*	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	51	2 718	3	112	12	177	25	534	10	304

مصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية الصناعة بقالمة

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (13): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نشاط الصناعي

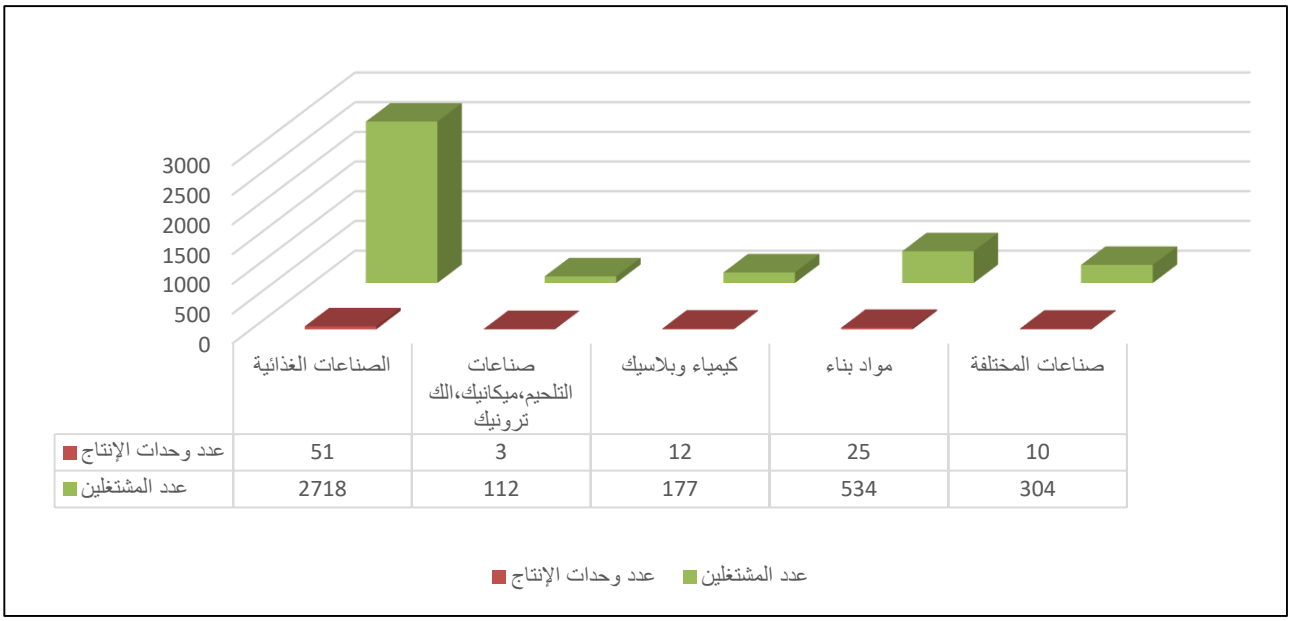

	الصناعات الغذائية	صناعات التلحيم،ميكانيك،الك ترونيك	كيمياء وبلاسيك	مواد بناء	صناعات المختلفة
عدد وحدات الإنتاج	51	3	12	25	10
عدد المشتغلين	2718	112	177	534	304

مصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم 9

يتضح من خلال الشكل أن هناك العديد من الوحدات الإنتاجية التي تقدر بـ 51 وحدة إنتاجية تنشط في مجال الصناعة الغذائية بولاية قالمة، والتي بدورها تشغل 2718 عامل ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى القرب من المادة الأولية والمتمثلة في الخامات الفلاحية، نظرا للإمكانيات الفلاحية للولاية، إذ أن أكبر الوحدات تتركز في مجال الطماطم الصناعية من خلال تواجد أربع وحدات تنشط في كل من بلديات: الفجوج وبوعاتي محمود وبلخير وبومهرة أحمد، ناهيك عن إنتاج السميد الذي يعتمد على القمح الصلب بشكل أساسي، حيث تنشط وحدتين تابعتين للقطاع العام أحدهما بهليوبوليس والأخرى ببوشقوف، في حين هناك وحدة إنتاجية تابعة للقطاع العام ببلدية الفجوج، ومواد البناء التي بدورها تشغل 534 عامل موزعين على 25 وحدة إنتاجية (خرسانة جاهزة سيراميك ومواد بناء حمراء... إلخ)) يساهم في تطوير البنية التحتية (العمارات والمستشفيات والمدن الجديدة) وتحسين الجانب الحضاري للولاية بالإضافة صناعات المختلفة (التجهيزات الحضرية) وكيمياء وبلاستيك المتمثلة في مواد التنظيف ومواد التجميل، وكل هذه الصناعات تساهم في تلبية احتياجات السكان بالولاية.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد المتاحة

ان التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد المحلية وتثمينها وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية، وفي هذا الخصوص تمتلك ولاية قالمة العديد من الإمكانيات الاقتصادية والثروات الطبيعية الممكن استغلالها خدمة للتنمية المحلية، ويتم تناول العناصر التالية:

أ. مساهمة في تطوير القطاع الصناعي

تمتلك ولاية قالمة على العديد من المعادن والثروات الطبيعية والامكانيات الواسعة لتنمية القطاع الصناعي وجذب الاستثمارات، كما تتوفر العديد من الوحدات الصناعية بنسبة كبيرة على مستوى عاصمة الولاية، والمنطقة الصناعية ذراع لحرش الواقعة بين بلدية قالمة وبلدية بلخير، ومناطق النشاط التجاري بكل من بلديات الفجوج والنشماية وبلخير.... إلخ كما هي موضحة في الجدول الموالي

الجدول رقم(10) : مناطق النشاط التجاري ومناطق الصناعية بولاية قالمة.

	الموقع	المساحة الكلية(هكتار)	مساحة المشغولة (هكتار)	فرع النشاط
مناطق النشاط التجاري	النشماية	8.82	5.31	**صناعة صيدلانية**
	واد زناتي	3.38	2.51	**مواد البناء التجارة والخدمات**
	قلعة بوصبع	4.13	3.52	**مواد البناء التجارة والخدمات**
	عين بن بيضاء	24.12	21.13	**مواد البناء التجارة والخدمات**
	بلخير	8.24	5.75	**مواد البناء**
	تاملوكة	8.24	5.80	**أنشطة حرفية تجارة وخدمات**
	الفجوج	3.71	2.91	**الصناعة الغذائية**
	مجاز الصفا (باجي مختار)	20.81	19.03	**مشاريع قسد الإنجاز**
	مجاز الصفا (مقسمية)	31.60	25.64	**غير موزعة**
مناطق الصناعية	بلخير (ذراع لحرش)	45	41.16	**صناعة الغذائية مواد البناء تجارة وخدمات البلاستيك**
	عين رقادة (حجر مركب)	140	116.95	**غير موزعة**

مصدر: من اعداد طالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية الصناعة بقالمة.

من خلال الجدول نلاحظ ان النشاط الصناعي بالولاية يتركز في مجال الصناعة الغذائية ومواد البناء، وتتركز غالبية الوحدات الإنتاجية على مستوى المنطقة الصناعية ذراع لحرش الواقعة بين بلدية قالمة وبلدية بلخير بمساحة 45 هكتار، ومناطق النشاط التجاري بكل من بلديات الفجوج، النشماية، بلخير، قلعة بوصبع، وادي زناتي، تاملوكة، عين بن بيضاء.ويرتكز النسيج الصناعي بولاية قالمة أساسا على النشاطات كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الصناعي (2019-2023)

قطاع النشاط	صناعات الغذائية	مواد البناء	كيمياء والبلاستيك	الصناعات التلحيم ميكانيك، الكترونيك	صناعات الخشب والورق	صناعات مختلفة	المجموع
2019	49	19	11	1	6	5	91
2020	49	17	11	3	6	7	93
2021	51	21	11	3	6	7	99
2022	51	25	12	3	6	8	105
2023	51	25	12	4	8	10	110
المجموع	251	1O7	57	14	32	37	498
النسبة	50,40%	21,46%	11,49%	2,81%	6,42%	7,42%	100%

مصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية الصناعة

ونلخص النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (14): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الصناعي (2019-2023)

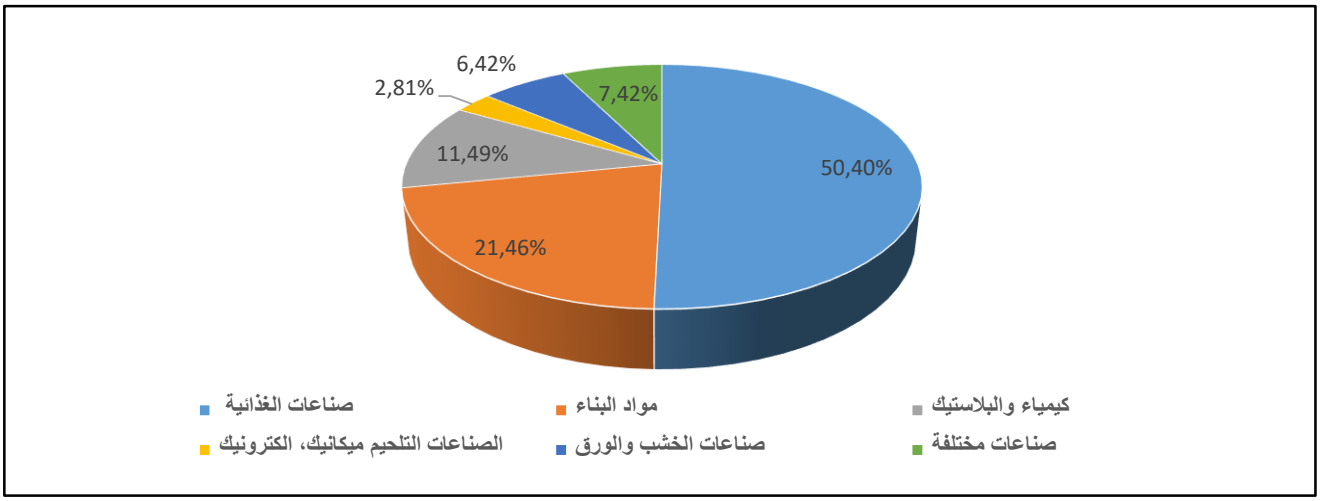

مصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم 11

من خلال الشكل نلاحظ تمركز النشاط الصناعي بالولاية في مجال الصناعة الغذائية ومواد البناء بنسب (50,40 %و21,46%) على التوالي، ويرجع ذلك إلى وفرة الإمكانيات في هذه القطاعات فهي تتميز بالربح السريع والتكاليف المنخفضة، نظرا لاتساع أسواقها ومرونة الدخول والخروج من هذه الأسواق لعدم وجود احتكارات كبرى تصعب من حركة المستثمرين الصغار. وتتركز غالبية الوحدات الإنتاجية على مستوى المنطقة الصناعية ذراع لحرش الواقعة بين بلدية قالمة وبلدية بلخير بمساحة 45 هكتار، ومناطق النشاط التجاري بكل من بلديات الفجوج، النشماية، بلخير، قلعة بوصبع، تاملوكة، عين بن بيضاء.

ب. المساهمة في تطوير القطاع السياحي:

تتمتع ولاية قالمة بإمكانيات سياحية هائلة ومتنوعة مما يجعلها أن تكون وجهة سياحية بامتياز وذلك لما قدمه من خدمات مختلفة من السياحة منها السياحة الحموية لتعتبر الطابع الرئيسي السياحي للولاية، وتشتمل على 15 منبع معدني ساخن، تعتبر مقصدا للاستجمام والراحة لمياهها الطبيعية والشلالات المعدنية الساخنة، والجدول الموالي يبرز هذه المنابع المعدنية وخصائصها العلاجية:

الجدول (12): المنابع المعدنية في ولاية قالمة

اسم المنبع	نسبة التدفق(ل/ثا)	الموقع	الخصائص العلاجية
عين شداخة	8	حمام دباغ	أمراض: المفاصل، الأعصاب، الاضطراب الغددي، التنفس، النساء،الأذن، الأنف والخنجرة، الجلد
عين بن ناجي	6		
عين الشفاء	13		
منبع رقم 1 محطة رقم 1	20	حمام أولاد علي	أمراض: المفاصل، الأعصاب، الرئوي(الربو زلة الرئوية)، النساء الأذن، الأنف والخنجرة، الجلد
منبع رقم 2 محطة 2	8		
منبع رقم 3 محطة 3	8		
بئر حمام أولاد علي	25		
قرفة	11	عين العربي	أمراض: الأعصاب، النساء، الجلد، الروماتيزم، الشرايين، الجهاز البولي
بلحشانة	11		
منبع حمام النبائل	6	حمام النبائل	أمراض: الأعصاب، التنفس، النساء، الجلد الروماتيزم والشرايين
منبع المينة	/		
منبع عساسلة	20-15	بوحشانة	أمراض: الأعصاب، التنفس، الجلد، الجهاز الهضمي والروماتيزم
منبع رومية	20		
منبع بن طاهر	12-8		
منبع نخلة	2		

مصدر: أسماء خليل، دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية- دراسة حالة ولاية قالمة-، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر،2016، ص321

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أن ولاية قالمة تزخر بمواقع حموية عديدة تتوزع على مختلف مناطق الولاية، والتي تقدر بنحو 15 منبع، منها ما هو مستغل ومنها ما دون ذلك، حيث اشتهرت الولاية بأنها عاصمة الحمامات المعدنية سواء من حيث عدد الينابيع التي تتوفر عليها أو المزايا العلاجية لمياهها الساخنة، ولهذه الحمامات المعدنية تحاليل فيزوكيميائية تستغل عن طريق الارشادات الطبية لفائدة المرضى، مما يجلب السياح للاستحمام والتداوي بمياهها المعدنية.

وتتوفر ولاية قالمة على مجموعة مؤسسات فندقية الموزعة على مناطق مختلفة من إقليم الولاية، والتي بدورها تعمل على دعم وترقية القطاع السياحي بالولاية، حيث تضم 17 مؤسسة فندقية، والجدول الموالي يوضح هذه المؤسسات وكذا تصنيفها وطاقتها الاستيعابية:

الجدول (13): المؤسسات الفندقية بولاية قالمة

الرقم	اسم المؤسسة	نمط المؤسسة	التصنيف	سعة الاستقبال	
				عدد الغرف	عدد الأسرة
01	فندق لالة ماونة	حضري	*3	99	198
02	فندق بوشهرين	حموي	*3	90	236
03	فندق مرمورة	حضري	*3	71	144
04	فندق الشلالة	حموي	*2	170	625
05	نزل الهوارة	نزل	*2	26	38
06	فندق الريان	حضري	*1	10	20
07	فندق الجيهان	حموي	بدون نجمة	79	125
08	فندق البركة	حموي	غير مصنف	90	200
09	مؤسسة معدة للفندقة (بن ناجي)	حموي	هيكل معد للفندقة	21	54
10	مؤسسة معدة للفندقة(النجمة)	حضري	هيكل معد للفندقة	17	27
11	مؤسسة معدة للفندقة(الطارق)	حضري	هيكل معد للفندقة	14	30
12	مؤسسة معدة للفندقة(الشرق)	حضري	هيكل معد للفندقة	15	25
13	مؤسسة معدة للفندقة(الكرامة)	حضري	هيكل معد للفندقة	12	16
14	فندق دار المعلم	حضري	في طريق التصنيف	17	41
15	فندق الفردوس	حضري	بدون نجوم	10	20
16	فندق النخيل	حضري	بدون نجوم	11	20
17	فندق التاج	حضري	بدون نجوم	21	30
				773	1849

مصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية قالمة: https://guelma.mta.gov.dz 2024/05/23

من خلال القراءة الوجيزة لمعطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن هناك 17 مؤسسة فندقية بها 773 غرفة بسعة تقدر1849 سرير تشكل منها الفنادق الحموية الجزء الأكبر من حيث سعة الاستقبال مما يؤكد نوع السياحة في الولاية هي سياحة حموية بدرجة الأولى وذلك ب 5 فنادق، رغم ذلك فإن العدد يعتبر ضعيف بالنسبة لمنطقة حموية بامتياز، ويتبين أيضا ان معظم فنادق في الولاية غير خاضعة للتصنيف وهذا ما يؤثر سلبا على جودة الخدمات السياحية.

وفي الأخير يتبين لنا أن ولاية قالمة لا تحتوي على فنادق كثيرة خاصة المصنفة منها تابعة للقطاع العمومي والتي تعد بدورها وجهة التكفل بالسياح.

ج. مساهمة في تطوير القطاع الفلاحي

تعد ولاية قالمة منطقة فلاحية بامتياز على اعتبار المؤهلات التي تتوفر عليها، والتي من شأنها أن تحتل مكانة مرموقة على المستوى الوطني، ويعتبر هذا مكسبا كبيرا جدا في حد ذاته لقطاع الفلاحة، اذ تعتبر منطقة استراتيجية بوجودها على ضفاف نهر سيبوس خصبة، اين تمر المجاري المائية دون انقطاع وخلال كل الفصول، كما انها تمتاز بطابع فلاحي بالدرجة الأولى إذ تقدر مساحتها الفلاحية بـ 264618 هكتار، منها 187338 هكتار مستغلة، و11710 هكتار من الأراضي المسقية أي ما يعادل 6,25 ٪ من المساحة المستغلة، وتتوزع المساحة الفلاحية المستغلة في ولاية قالمة على شكل مستثمرات فلاحية حيث تختلف حسب طبيعة الملكية والمساحة، والجدول الموالي يوضح توزيع المحاصيل(نوعية المنتوج) حسب المساحة المستغلة.

الجدول رقم (14): توزيع المحاصيل حسب المساحة والإنتاج

نوعية المنتوج		المساحة	الإنتاج	المردودية
الحبوب	القمح الصلب	68682 ,5	2140900	31
	القمح اللين	11046,5	4990	36
	الشعير	10242	277930	27
	الشوفان	239	4810	20
الأشجار	الزيتون	9528,25	72275	13,62
	الحمضيات	814,74	129520	200
	الحبوب والبذور	2706,25	289146	122
منتوج البستان	البطاطا	365,75	103616,24	283
	الثوم	290	17895	62
	البصل	880	209900	238,5
	الطماطم	184	67540	367
	غير ذلك	189,3	1451531,24	7668
منتوج الصناعي	الطماطم الصناعية	3380,67	2582840	764
	الفلفل الحار الصناعي	547,5	180275	329
خضروات المجففة	الحمص	1908	27664	14,5
	البازلاء الجافة	19	235	12,5
	الفاصولياء	3573	53920	15
	العدس	1290	19416	15

مصدر: الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

https://interieur.gov.dz/Monographie 2024/05/30

من خلال الجدول يتضح لنا أن القطاع الفلاحي ساهم بشكل واضح في تنمية القطاع الصناعي وتطويره، من خلال قيام الصناعة الغذائية عن طريق إقامة العديد من وحدات إنتاجية التي تقوم بتحويل المنتجات الفلاحية الى منتجات صناعية.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل، قمنا بدراسة تطبيقية لمعرفة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، للربط بين الجانبين النظري والتطبيقي، فلاحظنا أن الولاية تتوفر على جملة من الإمكانيات التي تؤهلها لتكون قطب استثماري مشجع للأفراد المحليين من خلال إقامة مشروعاتهم، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2022، وكذا تعرفنا على مديرية الصناعة ومهامها بالإضافة إلى أهدافها، وفي الأخير تطرقنا إلى أبرز المساهمات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه ضمن هذه الدراسة حاولنا تسليط الضوء على الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، ولقد تبين لنا أنه وعلى الرغم من صغر حجمها إلا أنها تلعب دورا فعالا وتحتل مكانة مهمة سواء على الصعيد المحلي أو وطني، وذلك نظرا لتوفيرها لمناصب شغل والمساهمة في امتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي ...الخ، وكذا لما تتميز به من خصائص تجعلها قادرة على الانتشار الجغرافي الواسع، فحجمها الصغير يتيح للدولة إمكانية توجيهها بسهولة واستخدامها كأداة لتدعيم التنمية المحلية بتشجيع تواجدها في مختلف الوحدات المحلية وهو ما يساهم في تنمية المجتمعات المحلية ورفع من مستوى معيشتهم، وبالنسبة الى الجزائر وادراكا منها للدور الفعال التي تقوم به هذه المؤسسات قامت بعدة تسهيلات وتحفيزات تهدف الى تطويرها وترقيتها.

أ. اختبار الفرضيات:

- كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تنشط في المجالات التي تتطلب مؤهلات علمية بدرجة كبيرة ومهارات وعمالة متخصصة، فإنها تستقطب أعداد هائلة من الأفراد بالإضافة كونها لا تتطلب أموال كبيرة في التأسيس، فهي تعتبر مصدر لخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي تساهم بصفة فعالة في تخفيض البطالة ومن ثم القضاء على الفقر. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**
- تمتلك ولاية قالمة إمكانيات عديدة ومتنوعة تساهم في تطوير القطاع الصناعي، إلى جانب تميز هذه القطاعات بالربح السريع والتكاليف المنخفضة، وهذا أدى إلى توجه اليد العاملة نحوها، ما نتج عنه ارتفاع في الإنتاج الصناعي. **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.**
- إن تلبية الحاجيات الخاصة للمستهلك لا تتم فقط عبر المؤسسات الكبيرة، فقد لاحظنا حسب الدراسة التي قمنا بها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة تنشط في العديد من المجالات خاصة الصناعة الغذائية المتمثلة في مطاحن السميد ومعصرة الزيتون وتكرير السكر، مما يتيح فرصة تلبية هذه الحاجيات لساكنة الولاية ، وبالتالي تساهم في تحقيق التنمية المحلية. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

ب. نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا تم التوصل إلى جملة من النتائج والتي نوجز أهمها في النقاط التالية:

- ❖ عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول بسبب صعوبة المقارنة بين الدول.
- ❖ تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الشمال وذلك لتوفر الشروط المناسبة للعمل ومختلف الإمكانيات والقرب من الهيئات الإدارية.
- ❖ عرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة تزايدا مستمرا خلال السنوات الأخيرة بفعل إجراءات الدعم التي استفادت منها الولاية لترقية وتطوير القطاع.
- ❖ توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نحو القطاع الخدمي أكثر من القطاع الفلاحي والصناعي.
- ❖ تمتلك ولاية قالمة العديد من الإمكانيات الاقتصادية والثروات الطبيعية الممكن استغلالها لخدمة مجتمعها المحلي، إلا أنها تعاني من سوء استغلال وتسيير مواردها.
- ❖ رغم كثرة المشاكل التي تعيق هذه المؤسسات، إلا أن الأرقام والإحصائيات في ولاية قالمة تدل على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل وتقليل من مشكلة البطالة.

ج. التوصيات

تأسيسا على ما سبق عرضه، وبناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن إدراج مجموعة الاقتراحات التالية التي من شأنها تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية.

- ❖ السعي الدائم لإبراز مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي
- ❖ ترسيخ فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الأجيال الصاعدة.
- ❖ التخفيف من الشروط والإجراءات الإدارية لتسهيل انخراط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبرامج المقترحة.
- ❖ الاستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من وضع برامج تهدف لتطويرها وتكون متماشية مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.
- ❖ توجيه الشباب نحو المشاريع الاستثمارية التي من شأنها ان تخدم التنمية المحلية.

قائمة المراجع

أولا: المراجعة باللغة العربية

أ. الكتب

1. أبو النصر مدحت وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها –أبعادها–مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، مصر ،2017.
2. السروجي طلعت مصطفى، فؤاد حسين حسن، التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، مصر، الطبعة الاولى ،2002.
3. السروجي طلعت مصطفى وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، جامعة حلوان للنشر، مصر، 2001.
4. الشهاوي ناجي، الاعلام وتنمية المجتمع المحلي، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى ،2015.
5. الطيب عبد النبي عبد الله، الإعلام والتنمية مشكلات وقضايا، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى ،2014.
6. العبادي سمير، المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، الاردن ،2015.
7. العديلي إبراهيم عارف، فن الإدارة الاستراتيجية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،2018.
8. العواملة نائل عبد الحافظ، إدارة التنمية: النظريات –الأسس –التطبيقات العملية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2013.
9. الغرباوي شهدان عادل عبد اللطيف، تمويل المشروعات الصغيرة –كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورهما في التشغيل في الدول العربية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020.
10. اللوزي موسى، التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الاولى ،2000.
11. المغربي محمد الفاتح محمود، مبادئ الإدارة، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
12. الموسى محمد إبراهيم، شركات الأشخاص بين الشريعة والقانون، دار التدمرية للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة 03، 2011.
13. بدران إبراهيم وعرايشي محمد، الآفاق المستقبلية للاقتصاد والتصنيع في الأردن، الأن ناشرون وموزعون، الاردن، الطبعة الاولى،2017.
14. بشارات هيا جميل، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2008.
15. بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعةالاولى،2006.
16. تشارلز كندل برجر، أسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية، وكالة الصحافة العربية للنشر والتوزيع، مصر،2021.
17. جاري ديسلر، إدارة الموارد البشرية، دار المريخ للنشر، الطبعة الإنجليزية، السعودية ،2021.

18. جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر، الجزائر، الطبعة الاولى، 2006.
19. حلاوة جمال رضا، مدخل الى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى،2009.
20. خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر ،2013.
21. خلف صقر احمد محيي، المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، مصر،2018.
22. خليفة محمد أحمد كاسب، حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020
23. خوني رابح وحساني رقية، أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى،2015.
24. خوني رابح وحساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2008.
25. رحموني أحمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى ،2011.
26. رحموني عبد الرحيم وآخرون، القضايا العربية المعاصرة: الرهانات والتحديات، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2019.
27. رحومة كامل مصطفى، التنمية المحلية بخيال سياسي رؤية لتجربة وجيه أباظة، مركز الحضارة العربية، مصر، 2020.
28. رشوان حسين عبد الحميد أحمد، التنمية اجتماعيا ثقافيا اقتصاديا سياسيا إداريا بشريا، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر،2009.
29. زيدان جمال، ادارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
30. سحر عبد الرؤوف سليم وعبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، مصر، الطبعة الاولى، 2014.
31. سلطاني محمد رشدي، الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2014.
32. شيخة محمد غيثات، التمويل: المبادئ– السياسات التوجهات الحديثة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الاولى،2022.
33. صالح محمد حميد، دور الإذاعات المحلية في ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
34. عباس علي محمد، الامن وتنمية (دراسة حالة العراق)، مركز العراق للدراسات، العراق، الطبعة الاولى ،2013.

35. عبد الآخر أحمد، التنمية والتنمية المستدامة في الخدمة الاجتماعية دراسات وبحوث، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر ،2023.
36. عبد الرحمان أبو مخ حنان، زكاة الشركات في الفقه الإسلامي، دار المأمون للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى ،2007.
37. عبد اللطيف رشاد أحمد، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الاولى ،2011.
38. عبد المطلب عبد الحميد. التمويل المحلي (والتنمية المحلية)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر،2001.
39. عبدة الصباغ أحمد، المشاكل المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم وطرق علاجها. دار الحميثراء للنشر والترجمة، مصر ،2023.
40. عزت خيرت يوسف، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تصميم مشروعات التنمية–جدوى المشروع، دار التعليم الجامعي، مصر ،2018.
41. عصام فتحي زيد أحمد، تقييم المشروعات التنموية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، 2020.
42. علوش زياد عبود، لبنان التنمية آفاق وتحديات: ابعاد تنموية ورؤية إنسانية، دار الفارابي للنشر والتوزيع، لبنان ،2014.
43. عواضة حسن محمد، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، الطبعة الاولى،1983.
44. غازي سلطان فلاح القبلان، تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على القرارات الحكام الاداريين، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن ،2017.
45. غضبان فؤاد، التخطيط والتنمية من المنظور الجغرافي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن ،2020.
46. كافي مصطفى يوسف، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا ،2013.
47. كافي مصطفى يوسف، التنمية المستدامة، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن ،2016.
48. كافي مصطفى يوسف، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الاولى، 2010.
49. منصوري هواري وآخرون، المقاولاتية ورهان التنمية الاقتصادية الواقع والمأمول، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، الجزائر، 2020.
50. كساب عامر عبد الرحمان، جسور التنمية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار كتاب للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى، 2016.
51. محمد العزازي أحمد إدريس، العلاقات العامة المعاصرة والاتصالات الإدارية، المكتبة العلمية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2005.
52. محمد عبد السلام أحمد والسيد إبراهيم جابر، سلسلة الإدارة الحديثة: إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى، 2020.

53. محمد عبد الله شاهين محمد، الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية، دار حميثراء للنشر، مصر ،2018.
54. محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار حميثراء للنشر والتوزيع، مصر،2017.
55. مصطفى عبد اللطيف وسانية عبد الرحمان، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الاولى،2014.
56. ميلود عامر حاج، التنمية السياسية فهم الأصول والتأويلات السياسية بين الدول المتقدمة والدول النامية، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى ،2022.

ب. رسائل جامعية

❖ أطروحات الدكتوراه

1. بغاوي ملوكة، **أزمة التنمية المحلية في الجزائر : دراسة حالة ولاية سعيدة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر،2022.
2. خليل أسماء ، **دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية– دراسة حالة ولاية قالمة–**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر،2016.
3. عريبي أسماء، تفعيل **دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر: تجارب دول رائدة وسبل الاستفادة منها**، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2023
4. مكاحلية محي الدين، تعزيز **القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية**، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر،2015.

❖ مذكرات الماجستير

1. أمير علي فاطمة الزهراء، الاتصال بين الإدارة المحلية والمواطن دراسة حالة الدائرة الإدارية للدرارية –الجزائر–، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2010–2011

ج. الملتقيات

1. بوقرة كمال وبايع راسو خلدون، **الجامعة والتنمية المحلية: التحديات السوسيو اقتصادية**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي حول: "الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات والرهانات"، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، يومي 29 و30 أفريل 2018.

د. المجلات

1. السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 23، 2011.

2. بن عنتر عبد الرحمان، واقع الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الاول ،2008.
3. حجاب عبد الله، التنمية المحلية ...النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة ثليجي الاغواط، الجزائر، العدد 06 ،2017
4. دهشان أحمد إبراهيم، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الزقازيق، مصر، العدد 76، 2021
5. مخلوف أحمد وعمر مرزوقي، **التنمية المحلية: مفاهيم وإستراتيجيات وتجارب دولية**، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة دكتور مولاي طاهر بسعيدة، الجزائر، العدد 10، 2018

هـ. المحاضرات

1. أمال فاضل، **إدارة التنمية المحلية**، مطبوعة خاصة بمحاضرات قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020/2019

و. الجرائد الرسمية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، الصادرة في 2 أوت 1963.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، الصادرة في 17سبتمبر 1966.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة في 24 سبتمبر1982.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادرة في 28 اوت 1986.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة في 13جويلية 1988.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة في 18افريل 1990.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة في 10 اكتوبر1993.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في 22 اوت 2001.
9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، الصادرة 30 نوفمبر 2003.
10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85، الصادرة في 30ديسمبر 2004.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة في 26 مارس 2008.
12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، الصادرة 02 فيفري 2014.
13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، الصادرة 29 جانفي 2015.
14. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة في 03 أوت 2016.
15. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادرة 01 مارس 2022.

ز. المواقع الإلكترونية:

1. مديرية السياحة والصناعة التقليدية قالمة: https://guelma.mta.gov.dz

2. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

https://interieur.gov.dz/Monographie

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

❖ **الكتب**

1. Flo Frank and Anne Smith, the community development handbook a Tool to build community capa city, ministre of public Works and government services, canada, 1999.

❖ ملتقيات

2. Abdelkader chahi, abul Hassan, **financing Small and medium businesses : the british experiment,** intervention dans la recueille de communication session international : le financement des petits et moyens projets et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, faculté d'économie et gestion, Sétif, 25/ 28 mai, 2003.

❖ مجلات

3. Nait merzoug et kouadria Noureddine et amarra Fatah, gouvernance urbaine et développement local en Algérie. Quels enjeux pour les métropoles régionales ? cas d'Annaba, revue des sciences humaines, université Mohamed khieder, N 24 ,2012.

4. Jacques caillouette, Nicole Dallaire et autres, territorialité publique et développements des communautés, économie et solidarités, n 01 ,2007.

الملاحـــق

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Guelma
Faculté des Sciences Economique, commercial et Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قالمة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

قالمة، في: 2024/04/28

رقم: 49 /ك.ع.إ.ت.ع.ت/ج/2024

إلى السيّد: مدير مديرية الصناعة -ولاية قالمة-

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية للطلبة بمؤسستكم

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي و استكمالاً لإعداد مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، يشرفنا أن نطلب من سيادتكم التفضل بالموافقة على إجراء **دراسة ميدانية بمؤسستكم**، للطلبة الآتية أسمائهم:

1. **جحيش امينة**
2. **بوشخيمة نجاة**

المستوى: **الثانية ماستر**، شعبة: **العلوم الاقتصادية**، تخصص: **اقتصاد وتسيير المؤسسات**، السنة الجامعية: **2024/2023**

عنوان المذكرة:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية
دراسة حالة مديرية الصناعة -ولاية قالمة-

و عليه، نرجو من سيادتكم بذل العناية بخصوص توفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوّة.

تقبلوا السيد المدير تحياتنا الخالصة

رئيس القسم
المكلف بقسم العلوم الإقتصادية
الأستاذ: عادل سعيدو

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة لولاية قالمة
المدير
الأمانة
مصلحة إدارة الوسائل
مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مصلحة ترقية الإستثمار والتطوير الصناعي ومتابعة مساهمات الدولة
مصلحة التقييس والقياسة ومراقبة المطابقة
مكتب المستخدمين والتكوين
مكتب الميزانية والوسائل وأنظمة الإعلام والتوثيق
مكتب تشجيع إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مكتب دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مكتب التنمية الصناعية وترقية الإستثمار
مكتب متابعة مساهمات الدولة
مكتب متابعة التقييس والقياسة
مكتب الأمن الصناعي ومراقبة المطابقة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مديرية الصناعة

لولاية قالمة

أهم الانشطة الرئيسية بولاية قالمة للسنوات الخمس (2019-2023)

العدد	قطاع النشاط	عدد المؤسسات 2019	عدد العمال	عدد المؤسسات 2020	عدد العمال	عدد المؤسسات 2021	عدد العمال	عدد المؤسسات 2022	عدد العمال	عدد المؤسسات 2023	عدد العمال
1	صناعات التلحيم ، ميكانيك ، الكترونيك	1	101	3	92	3	98	3	105	4	152
2	مواد بناء	19	446	17	431	21	493	25	501	25	501
3	كيمياء و بلاستيك	11	135	11	143	11	164	12	177	12	153
4	الصناعات الغذائية، التبغ	49	2623	49	2623	51	2 807	51	2 807	51	2 807
5	صناعة الخشب و الورق	6	67	6	67	6	72	6	76	8	109
6	صناعات مختلفة	5	76	7	93	7	93	8	102	10	220

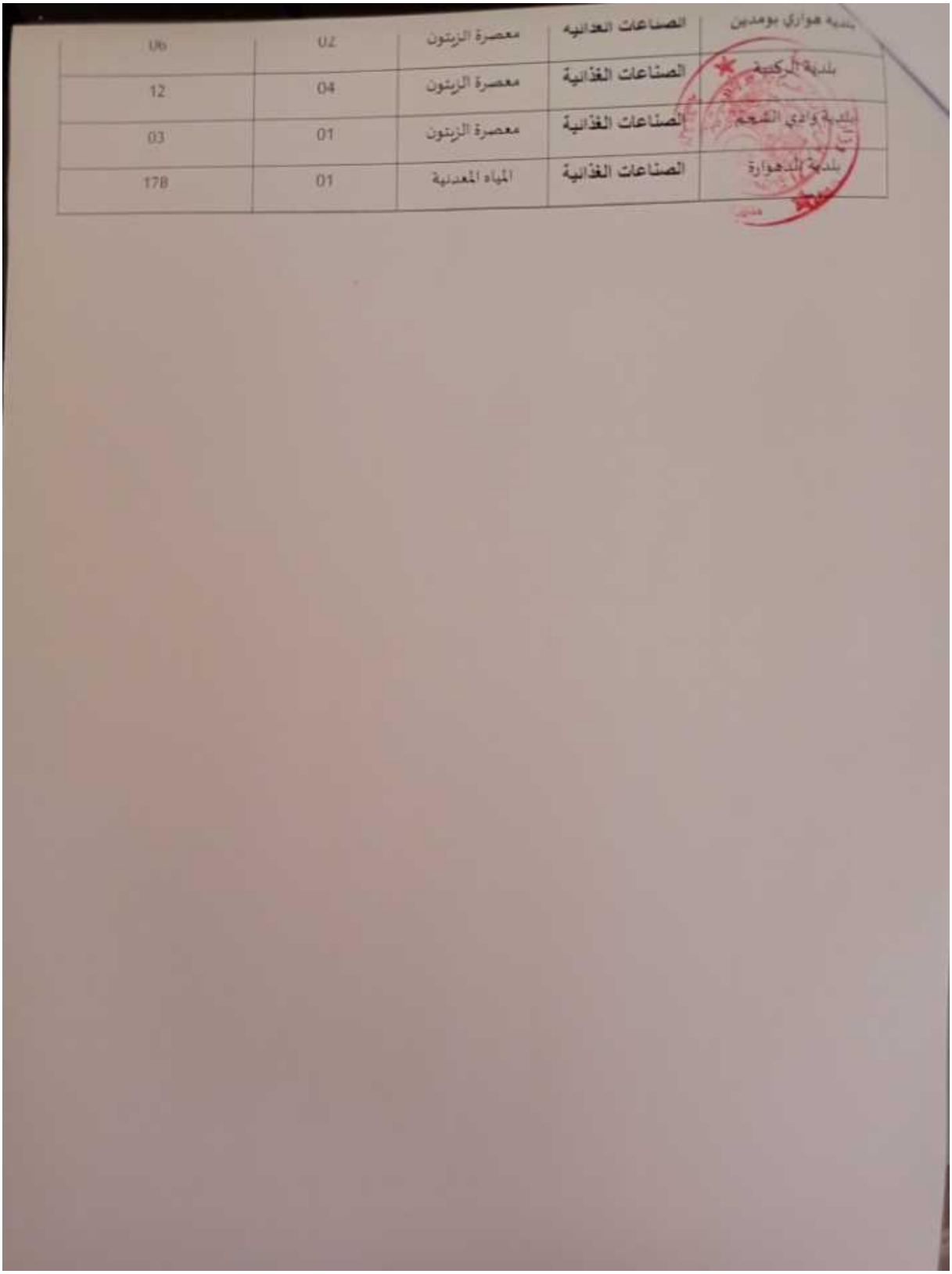

بلدية هوارى بومدين	الصناعات الغذائيه	معصرة الزيتون	02	06
بلدية الركنية	الصناعات الغذائية	معصرة الزيتون	04	12
بلدية وادي الشعم	الصناعات الغذائية	معصرة الزيتون	01	03
بلدية الدهوارة	الصناعات الغذائية	المياه المعدنية	01	178

بلدية بوشقوف	الصناعات الغذائية	مطحنة السميد ،عجائن بدون غلوتين	02	109
	صناعات اللحيم ، ميكانيك ، إلكترونيك	المسمار،سلك الربط،السياج المموج	01	25
	مواد البناء	مختلف انواع الطوب	01	10
بلدية امجاز الصفا	الصناعات الغذائية	معصرة الزيتون،مطحنة القرينة	07	32
	صناعات مختلفة	مواد التوضيب من الورق المقوى	01	07
بلدية وادي فراغا	الصناعات الغذائية	معصرة الزيتون،اغذية الانعام	02	64
	كيمياء و بلاستيك	الدهن و البرنيق	01	40
بلدية عين بيضاء	الصناعات الغذائية	مصبرات غذائية	01	114
	مواد البناء	مختلف انواع الطوب	01	04
	صناعات مختلفة	الكلفنة و التصفيح و التجذيب على البارد للفولاذ	01	10
بلدية وادي الزناتي	الصناعات الغذائية	مطحنة السميد و القرينة	04	84
	مواد البناء	مختلف انواع الطوب	02	53
بلدية برج الصباط	مواد البناء	مواد البناء الحمراء	01	12
بلدية تاملوكة	صناعات مختلفة	الابواب و النوافذ من الالمنيوم و بي في سي	01	04
بلدية عين صندل	الصناعات الغذائية	مشروبات غازية ع كحولية	01	03
بلدية لخزارة	مواد البناء	مختلف انواع الطوب	01	03
بلدية امجاز عمار	الصناعات الغذائية	مطحنة القرينة،معصرة الزيتون	02	07
			01	05

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مديرية الصناعة
لولاية قالمة

بطاقة النسيج الصناعي لولاية قالمة أساسا على النشاطات التالية

البلدية	فروع النشاطات الاساسية	النشاط الأساسي	عدد وحدات الانتاج	عدد المشتغلين
بلدية قالمة	الصناعات الغذائية	تكرير السكر،معاصر الزيتون،مشروبات غازية غ كحولية	04	313
	صناعات التلحيم ، ميكانيك ، إلكترونيك	تركيب الدراجات والدراجات النارية	01	78
	كيمياء و بلاستيك	تحويل البلاستيك،مواد التنظيف و مواد التجميل	04	32
	مواد بناء	الطين،سيراميك،مواد حمراء و الطوب	06	88
	صناعات مختلفة	الغراء البلاستيكي،التجهيزات الحضرية	02	104
بلدية بن جراح	الصناعات الغذائية	معصرة الزيتون	01	03
	مواد بناء	مواد بناء حمراء	01	91
بلدية هيليوبوليس	الصناعات الغذائية	مطحنة السميد	01	86
	مواد بناء	الخرسانة الجاهزة	01	08
بلدية الفجوج	الصناعات الغذائية	مطحنة السميد، العجائن و الكسكس،مطحنة الفرينة ،ملبنة،مصبرات غذائية	05	1053
	صناعات التلحيم ، ميكانيك ، إلكترونيك	تحويل المعادن	1	9

الملخص:

يتضح أن العالم في الوقت الحالي يمر بمرحلة تتسم بالتنافس الشديد بين الدول في مجال دعم وترقية فضاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتسخيرها لخدمة متطلبات التنمية المحلية في جميع مجالاتها، وذلك لما تمتلكه من خصائص مميزة تؤهلها للوصول إلى معدلات نمو جيدة وتجاوز الإختلالات الهيكلية التي تضعف اقتصادياتها، حيث تبين أنه من الغير متوقع احداث نمو متوازن وتنمية محلية في هذه الدول دون تنمية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ومن هذا المنطلق تسعى الجزائر كمثيلها من الدول إلى النهوض بمثل هذه المؤسسات من خلال تبني إستراتيجية متكاملة تهدف من خلالها إلى توجيه مميزات هذه المؤسسات قصد خدمة التنمية المحلية ضمن مختلف المناطق المكونة لها، وبإعتبار أن ولاية قالمة من الولايات التي تسعى إلى المساهمة في التنمية الوطنية الشاملة من خلال إرتقاء بمستويات التنمية المحلية في المنطقة واستغلال جميع اليات لدعم هذه التنمية والتي تشكل فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهم مدخل .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المحلية.

Résumé :

Il est clair que le monde traverse actuellement une phase caractérisée par une concurrence intense entre les pays pour soutenir et promouvoir l'espace des petites et moyennes entreprises et les mettre au service des exigences du développement local dans tous leurs domaines, en raison de leur caractéristiques distinctives qui les qualifient pour atteindre de bons taux de croissance et surmonter les déséquilibres structurels qui affaiblissent leurs économies. Il est devenu clair qu'il n'est pas possible d'atteindre une croissance équilibrée et un développement local dans ces pays sans développer et soutenir les petites et moyennes entreprises.

De ce point de vue, l'Algérie, comme d'autres pays, cherche à faire progresser ces institutions en adoptant une stratégie intégrée à travers laquelle elle vise à orienter les atouts de ces institutions afin de servir le développement local au sein des différentes régions qui les composent, et

considérant que le L'État de Guelma est l'un des États qui cherche à contribuer au développement national global en élevant les niveaux de développement local dans la région et en exploitant tous les mécanismes pour soutenir ce développement, dans lequel les petites et moyennes entreprises constituent l'apport le plus important.

Mots clés : petites et moyennes entreprises, développement local

Abstract:

It is clear that the world is currently going through a phase characterized by intense competition between countries in the field of supporting and promoting the space of small and medium enterprises and harnessing them to serve the requirements of local development in all their fields, due to their distinctive characteristics that qualify them to reach good growth rates and overcome the structural imbalances that weaken their economies. It has become clear that it is not expected to achieve balanced growth and local development in these countries without developing and supporting small and medium enterprises.

From this standpoint, Algeria, like other countries, seeks to advance such institutions by adopting an integrated strategy through which it aims to direct the advantages of these institutions in order to serve local development within the various regions that make up them, and considering that the state of Guelma is one of the states that seeks to contribute to comprehensive national development. By raising the levels of local development in the region and exploiting all mechanisms to support this development, in which small and medium enterprises constitute the most important input.

Keywords: small and medium enterprises, local development.